

مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTER FOR STUDIES

الوضع الفلسطيني:

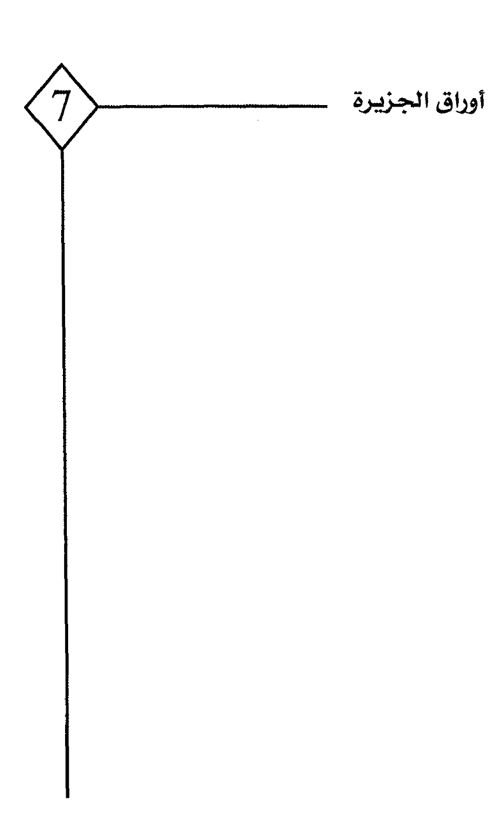
الأزمة والمصالحة ومستقبل الحركة الوطنية

بشير موسى نافع



7

أوراق الجزيرة



الوضع الفلسطيني..

الأزمة والمصالحة ومستقبل الحركة الوطنية

الطبعة الأولى

الدوحة – 2008



الدوحة - قطر

هواتف: 4930181 -4930183 -4930218 (974+).

فاكس: 4831346 (974+).

E-mail: jcforstudies@aljazeera.net

ISBN : 99921 - 45 - 14 - 5 :(الرقم الدولي (ردمك

أوراق الجزيرة 7

الوضع الفلسطيني..
الأزمة والمصالحة ومستقبل الحركة الوطنية

بشير موسى نافع



المحتويات

الوضع الفلسطيني..
الأزمة والمصالحة ومستقبل الحركة الوطنية

المقدمة

بين التاسع والرابع عشر من يونيو/ حزيران 2007، حسمت مجموعات من الجناح العسكري لحركة المقاومة الإسلامية (حماس)، والقوة التنفيذية الموالية للحركة، الصراع الدائر منذ شهور في قطاع غزة بالقوة العسكرية.

و كانت المناطق الفلسطينية الواقعة في نطاق الحكم الذاتي شهدت توتراً متزايداً منذ فوز حماس في الانتخابات التشريعية في مطلع 2006، ومن ثم تأهلها لتشكيل الحكومة الفلسطينية.

وصل هذا التوتر ذروته في الاشتباكات التي شهدها قطاع غزة خلال الأسابيع السابقة على عقد اتفاق مكة.

جانب من هذا التوتر يعود إلى الحصار السياسي والاقتصادي الذي فرضته الدولة العبرية والقوى الغربية عامة على المناطق الفلسطينية بعد فوز حماس وتشكيلها الحكومة؛ ولكن الجانب الذي لا يقل أهمية عن ذلك يعود إلى سعي قوى وشخصيات داخل حركة فتح والطبقة الفلسطينية الحاكمة منذ أوسلو، وسعي قيادات ومؤسسات أمنية داخل سلطة الحكم الذاتي إلى تقويض دور حماس في الحكم وإخراجها نهائياً من جسم السلطة.

أثار حسم الصراع في قطاع غزة لصالح حماس ردود فعل سياسية سلبية، فلسطينياً وعربياً ودولياً، كما أثار جدلاً فكرياً حاداً في الساحتين الفلسطينية

والعربية. فقد شابت عملية الحسم تجاوزات بالغة من الطرفين، سواء من القوات الموالية لحماس أوتلك التابعة للأجهزة الأمنية؛ كما مثلت لحظة مؤلمة أخرى من الاشتباك الفلسطيني – الفلسطيني، وأضافت انقساماً فلسطينياً وطنياً إلى الانقسامات العربية الداخلية المتفاقمة في العراق ولبنان و لكن دلالات الحسم السياسية هي الأهم بالتأكيد، سواء فيما يتعلق بالموقع الذي تحتله القضية الفلسطينية عربياً وإقليمياً ودولياً، أو بعملية التحول المرتبكة التي تشهدها المجتمعات العربية والإسلامية ودور القوى الإسلامية السياسية ومستقبلها في هذه العملية. لقد قادت حركة التحرر الوطني الفلسطيني "فتح" النضال الوطني الفلسطيني منذ سنة 1969؛ وبالرغم من التعددية السياسية والأيديولوجية التي تتسم بها الساحة الفلسطينية، كانت فتح هي من يحدد الاتجاه العام للحركة الوطنية طوال ربع القرن الماضي، ولكن دور فتح أخذ في التراجع منذ الانتفاضة الفلسطينية الأولى. وفعلا قدم فوز حماس في الانتخابات التشريعية الأخيرة في الضفة والقطاع مؤشراً ملموساً على التراجع الفتحاوي وعلى صعود التيار الإسلامي السياسي. و هناك مؤشرات عديدة أخرى تشير إلى أن حجم ودرجة التحول بين فلسطينيي الشتات لا تقل عنهما في الضفة والقطاع.

اتجهت الأزمة السياسية التي ولدتها عملية الحسم في قطاع غزة نحو التعقيد، سواء لرغبة دوائر معينة داخل السلطة الفلسطينية في إبقاء الأوضاع على ما هي عليه، أو للضغوط التي تمارسها الإدارة الأميركية والحكومة الإسرائيلية على رام الله، أو لأن المفاوضات الجارية منذ نهاية 2007 حول تسوية نهائية ما للصراع على فلسطين تتطلب استبعاد حماس عن مواقع القرار

للسلطة الفلسطينية، وأصبحت هذه الأزمة، بذلك، مفتوحة على احتمالات عدة. ولكن من الخطأ التعامل مع الأزمة الفلسطينية باعتبارها مجرد حلقة جديدة في سلسلة التداعيات التي عاشتها الساحة الفلسطينية منذ انتصار حماس في الانتخابات التشريعية. هذه أزمة ذات جذور عميقة في التاريخ السياسي الفلسطيني؛ ومن غير الممكن التوصل إلى قراءة صحيحة للحظة الفلسطينية الراهنة، وللتحول الذي يشهده المجتمع الفلسطيني واتجاهاته، بدون قراءة السياق التاريخي لبروز حركة فتح والاتجاه الإسلامي الفلسطيني، وبدون استطلاع دقيق لشروط التحولات السياسية في السياق الفلسطيني. وبالنظر إلى أن صيف 2008 شهد بدايات حوار وطني لمعالجة الأزمة وعواقبها، فإن من الصعب تصور إعادة بناء اللحمة الوطنية الفلسطينية بدون إعادة نظر في النهج السياسي لقيادة سلطة الحكم الذاتي، لحركة فتح، ولحركة حماس على السواء.

حركة فتح: من التحرر الوطني إلى السلطة

برزت الفكرة التي ستؤسس عليها حركة فتح في السنوات القليلة التي تلت العدوان الثلاثي على مصر وقطاع غزة في 1956. كانت الخمسينات من القرن العشرين فترة التراجع والكمون في الحركة الوطنية الفلسطينية. التيار الذي مثله المفتي الحاج أمين الحسيني في قيادة الحركة الوطنية خلال الثلاثينيات والأربعينيات كان أضعف من احتمال وطأة الخلل الكبير في موازين القوى والآثار الهائلة للنكبة على المجتمع والبنية الوطنية الفلسطينية، كما لم ينجح على وجه الخصوص في التعامل مع وحدة الضفتين في إطار المملكة الأردنية الهاشمية، أو الصمود أمام التفاهم المصري – البريطاني على تهميش القيادة الوطنية الفلسطينية في الشهور القليلة التالية للنكبة الفلسطينية. وما إن سقط النظام الملكي في مصر وأقيمت الجمهورية على أنقاضه حتى وجد الحاج أمين الحسيني أن من الصعوبة بمكان بناء جسور مع عبد الناصر ورفاقه، الذين حملوا شكوكاً عميقة تجاه الطبقة العربية السياسية التقليدية التي انحدر منها المفتي الحسيني.

من ناحية أخرى، أطاحت النكبة بالجماعة الوطنية الفلسطينية وحطمت حاضنتها الجغرافية. وفي ظل نظام التجزئة العربي وفقدان الفكرة القائدة، افتقد المجتمع الفلسطيني الفعالية والقدرة على المبادرة. كانت الأغلبية العظمى من مجموعات فتح الأولى من شبان الفرع الفلسطيني لجماعة الإخوان المسلمين أو المتأثرين بالإخوان؛ وقد وفرت الخلفية الإخوانية لمؤسسي فتح بعداً إسلامياً قوياً وتفهماً نسبياً لقيم وحاجات المجتمع الفلسطيني، ولكنها وضعتهم في الآن

نفسه وجهاً لوجه مع عواقب الصراع الذي عاشته الجماعة مع حكومة عبد الناصر والتيار القومي العربي الناصري.[1] ففي حين وجد الإخوان المسلمون الفلسطينيون أنفسهم في مواجهة هجمة ناصرية طاحنة، دعت عناصر فتح الأولى إلى انخراط الفلسطينيين في حركة تحرير وطنية تعيد للقضية الفلسطينية حيويتها وتضع الأنظمة العربية أمام مسؤولياتها. فتح، بكلمة أخرى، كانت أهم رد وطني فلسطيني على النكبة والظروف غير المواتية التي فرضت على الفلسطينيين خلال عقد الخمسينيات.

تأثرت مجموعات فتح الأولى بالثورة الجزائرية،لا سيما نهج التحرر الوطني الذي انتهجته جبهة التحرير الوطني الجزائرية. وقالت إن هدف التحرر هو مركز الالتقاء والعمل، وليس البرامج السياسية الخاصة للقوى الأيديولوجية المختلفة، وبالتالي دعت فتح كافة القوى الفلسطينية إلى التخلي عن أهدافها الأيديولوجية حتى ينجز هدف التحرير.[2] و قد ساعدت هذه الفكرة الأصيلة على أن تصبح فتح، عندما توفرت الظروف المواتية، دائرة عريضة لالتقاء قطاعات متعددة من الفلسطينيين، من كافة التوجهات والخلفيات. و لم يكن خافياً أن فتح كانت تمثل تحدياً لكافة القوى السياسية الفلسطينية، ولبرنامج التيار الناصري على وجه الخصوص، الذي كان التيار الأكثر شعبية عربياً.

ففي حين قال الناصريون: إن على العرب إنجاز أهداف الوحدة والتنمية قبل التصدي للمشروع الصهيوني، قالت فتح: إن مشروع الوحدة والتنمية لا يمكن تحقيقه في معزل عن انطلاق النضال ضد الدولة العبرية. إذ أن ترك المشروع الصهيوني لشأنه حتى تحقيق الوحدة والتنمية لا يعني أن المشروع

الصهيوني سيترك العرب لشأنهم؛ بل إن المشروع الصهيوني، المسلح بتحالفات دولية، كفيل بإفشال كل المحاولات العربية للوحدة والتنمية. وقد جاء انهيار الوحدة المصرية – السورية في 1961 ليؤكد على نحو ما صحة هذا التحليل.

ما استبطنه خطاب فتح فلسطينياً كان البحث عن إعادة بناء الإجماع الوطني، وما استبطنه عربياً كان العمل على الزج بالكتلة العربية من جديد في الصراع مع المشروع الفلسطيني.

بيد أن خطاب فتح لم يجد استجابة حثيثة، لا فلسطينياً ولا عربياً. وقد استطاعت الآلة السياسية والإعلامية الناصرية عزل عناصر فتح عن الساحة الجماهيرية، موجهة لها كل أصناف التهم، من الولاء الإخواني إلى الارتباط بالأحلاف الغربية في المنطقة. من جهة أخرى، لم يكن باستطاعة الرئيس عبد الناصر تجاهل التململ المتصاعد في أوساط الفلسطينيين؛ وهو ما دفعه إلى إطلاق الدعوة في مؤتمر القمة العربية الأولى (يناير/ كانون الثاني 1964) إلى تأسيس منظمة وطنية فلسطينية، تتعهد تنظيم الشعب الفلسطيني وتمثله.[3]

كان هدف عبد الناصر، على الأرجح، إيجاد إطار لامتصاص الحراك الفلسطيني المتصاعد، إطار يحمل شرعية تمثيل الفلسطينيين ويرتبط ارتباطاً وثيقاً بالقاهرة، وربما يحسب للشقيري قدرته على أخذ التفويض العربي إلى أقصى ما يمكن أن يؤخذ. فقد عمل الشقيري على عقد المجلس الوطني الفلسطيني الأول في القدس (28 مايو/ أيار 1964)، حيث أعلن عن تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية وإقرار الميثاق القومي الفلسطيني.

كان الشقيري جاداً في سعيه إلى قيام إطار وطني فلسطيني شامل، ولكن المنظمة ولدت وهي تحمل القيود المحددة لنجاحها. لم تكن المنظمة قادرة على إدارة ظهرها لعبد الناصر، قابلتها وراعيها الأهم، وأصبحت بالتالي أسيرة خصومات عبد الناصر وسياساته، سواء على الصعيد العربي أم على الصعيد الفلسطيني. وسرعان ما اصطدمت المنظمة بالحكم الأردني، وأخفقت في بناء علاقات صحية بدول الخليج والمملكة العربية السعودية؛ كما أغلقت أبواب المجلس الوطني أمام الشخصيات الإخوانية الفلسطينية وتلك التي عرفت بمعارضتها للسياسة الناصرية. وما إن تراجع تحالف حركة القوميين العرب مع عبد الناصر، بعد أن توجهت الحركة نحو اليسار، حتى بدأ القوميون العرب الفلسطينيون في الانسحاب من جسم المنظمة. ويمكن القول: إن الفترة الممتدة ما بين 1964 و1967 كانت فترة التأسيس القلقة للمنظمة؛ وبالرغم من أن المنظمة مثلت أول محاولة لإيجاد إطار وطني فلسطيني، فإن مستقبل المنظمة لم يكن قد تأمن واستقر بعد عندما اندلعت حرب يونيو/ حزيران 1967.

طرح تشكيل المنظمة تحدياً هائلاً لفتح، بل من المؤكد أن الوهج الذي أحاط بالمنظمة والدعم الناصري، لها أديا إلى أن تترك عشرات من عناصر فتح المبكرة صفوف الحركة وتنضوي في تنظيمات المنظمة وأجهزتها المختلفة.

و لعل هذا كان أحد الأسباب وراء قرار فتح استعجال إطلاق الكفاح المسلح في مطلع 1965، الذي تم برعاية ضمنية من المخابرات السورية العسكرية. على أن من الضروري عدم المبالغة في تقدير ما كان يعنيه الكفاح المسلح في تلك المرحلة؛ كما أن من الضروري إدراك أن فتح لم تكن الوحيدة التي مارست العمل المسلح آنذاك. المنعطف الرئيس في تاريخ فتح والحركة

الوطنية الفلسطينية جاء عشية حرب يونيو/ حزيران 1967؛ فقد ولدت الهزيمة العربية الرسمية الكبرى في الحرب خللاً واضحاً في العلاقة بين الشعوب والأنظمة العربية، لاسيما في دول الجوار الفلسطيني، لصالح الشعوب. فقدت الأنظمة الكثير من مسوغات شرعيتها، ولم تعد قادرة على فرض إرادتها على الشعوب كما كانت قبل 1967. بل إن المقاومة الفلسطينية أصبحت حاجة ضرورية للأنظمة نفسها، للمساعدة في التحرر من ضغوط وأعباء الهزيمة. وفي المساحة المتوفرة بين سطوة النظام العربي الرسمي والشعوب العربية، برزت فتح باعتبارها الرد العربي – الفلسطيني على التحدي الإسرائيلي، لاسيما بعد صمود مقاتليها القليلين في معركة الكرامة بغور الأردن (مارس/ آذار 1968). تدافع الآلاف من الشبان الفلسطينيين والعرب للالتحاق بفتح، وفتحت أبواب العواصم العربية لقياداتها.

و بالنظر إلى أن هزيمة يونيو/ حزيران أسست لمصالحة مصرية – سعودية، فقد استفادت فتح من هذه المصالحة، وأقامت علاقات وثيقة بكل من الرياض والقاهرة، بل وبمعظم الدول العربية.

أطاحت فتح، بمساندة من القاهرة والرياض وسورية وتنظيمات المقاومة الأخرى، قيادة الشقيري لمنظمة التحرير في المجلس الوطني الرابع (يوليو/ تموز 1968). و في المجلس الوطني الخامس (فبراير/ شباط 1969)، نجحت في إحكام سيطرتها على منظمة التحرير بانتخاب عرفات رئيساً للجنة المنظمة التنفيذية.[4] كان قرار فتح قيادة العمل الوطني من خلال منظمة التحرير قراراً بالغ الذكاء ومحفوفاً بالأخطار في الآن نفسه. فباعتبارها كياناً عربياً شبه رسمي وفرت المنظمة أسهل الطرق للحصول على دعم الأنظمة العربية والوصول

إلى كافة التجمعات الفلسطينية في المهجر؛ ولكن هذه الطبيعة الرسمية للمنظمة كانت تعني أن قيادة فتح للحركة الوطنية ستجد نفسها أمام ضرورة التأقلم مع القرار الرسمي العربي، لاسيما بعد أن نجحت الأنظمة العربية في استعادة الكثير من التوازن على صعيد العلاقة بين الحكم والشعب. ولكن ما لا يمكن تجاهله أن الكفاح المسلح الذي تعهدته قوى المقاومة، أهَّل منظمة التحرير الفلسطينية بقيادة حركة فتح لإعادة بناء الهوية الفلسطينية وإعادة بناء الجماعة الوطنية الفلسطينية، بالرغم من اتساع الشتات الذي توزع عليه الفلسطينيون. بل إن جذور قادة فتح الإخوانية نجحت في اجتذاب الإسلاميين الفلسطينيين والعرب إلى ساحة المقاومة، ممثلة بمعسكرات الشيوخ في الأردن، وباكتساب تعاطف إسلامي فلسطيني وعربي لا يخفى. و أصبحت صورة الفلسطيني المسلح رمزاً لإرادة الشعب الصغير وعزمه على توكيد وجوده في مواجهة واحد من أقسى أنظمة الغزو والإمبريالية الاستيطانية.

في 1970 – 1971، خسرت تنظيمات المقاومة الفلسطينية مواقعها في الأردن. وسرعان ما وجدت القيادة الفتحاوية لمنظمة التحرير نفسها في مواجهة واقع بالغ التعقيد من العلاقة بين إطار وطني فلسطيني (هو في أصله جزء من النظام العربي)، ونظام عربي رسمي يوشك على تبني تصور للصراع العربي – الإسرائيلي مخالف لطموحات الفلسطينيين الوطنية.

اللحظة الحاسمة في هذه العلاقة جاءت بعد النجاح العربي النسبي في حرب أكتوبر/ تشرين أول 1973. كانت الحرب هي حرب الجيشين السوري والمصري، وحرب التضامن العسكري الجزائري والعراقي والأردني، وحرب المقاطعة العربية النفطية؛ كانت باختصار حرب النظام العربي الرسمي في

كليته، والحرب التي أسست لاستعادة النظام العربي الرسمي مسوغات شرعيته وثقته بنفسه. ولأن الحرب كانت مناسبة لتوجه استراتيجي مصري جديد، يستبعد خيار الحرب في الصراع العربي – الإسرائيلي، وبداية عملية السلام العربي – الإسرائيلي، أصبح على القيادة الوطنية الفلسطينية التأقلم مع المناخ العربي.

بدأت عملية التأقلم بإعلان برنامج النقاط العشر في المجلس الوطني الثاني عشر بالقاهرة في سبتمبر/ أيلول 1974.[5] في المقابل؛ ولأن النظام العربي وجد من الضروري أن يكون الفلسطينيون شركاء أصيلين في عملية السلام، وأن يكون قرار السلام فلسطينياً كما هو عربي، بدأت عملية الاعتراف العربي بمنظمة التحرير ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني، ومحاولة الحصول على الاعتراف الدولي بالمنظمة. و هذا ما تحقق بالفعل، عربياً، في القمة العربية السابعة بالرباط في 1974، وما تحقق، جزئياً، على المستوى الدولي، في اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة في نوفمبر/ تشرين الثاني من العام نفسه.

كانت هذه طريقاً لا نهاية لها؛ فالرفض العربي الرسمي لاتفاقيات كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل (1978-1979) لم يكن موجهاً بالضرورة لأصل عملية السلام، بل للتفرد المصري وتفاصيل وشروط التسوية. وقد عبر الموقف العربي عن نفسه في دورة فاس الأولى للقمة العربية في نوفمبر/ تشرين الثاني 1981، ومشروع فهد للسلام الذي رفضته منظمة التحرير، ثم عادت بعد الاجتياح الإسرائيلي للبنان وخروج القوات الفلسطينية لتوافق عليه في دورة فاس الثانية في سبتمبر/ أيلول 1982. وخلال شهور، قام المجلس الوطني

الفلسطيني بالجزائر (فبراير/ شباط 1983) بالمصادقة على قرارات فاس، مدشناً بذلك القفزة الفلسطينية الثانية نحو الانخراط في عملية التسوية.

ويقدم الاتفاق الفلسطيني - الأردني، الذي لم يعش أكثر من عام واحد، من فبراير/ شباط 1985 إلى فبراير/ شباط 1986، مؤشراً واضحاً على توجه القيادة الوطنية الفلسطينية آنذاك. ذلك أن تعثر الاتفاق الفلسطيني – الأردني لم يأت بسبب خلاف جوهري بين الطرفين حول شروط وأفق التسوية، بل حول اكتشاف الجانب الفلسطيني أن الأردن أراد من الاتفاق توكيلاً فلسطينياً له بالتفاوض المنفرد، وخشية قيادة المنظمة من أن يؤدي هذا التفويض في النهاية إلى إخراجها من الساحة السياسية.[6] باختصار أصبح الاعتراف الدولي والانخراط في عملية السلام والتسوية، هدفاً بحد ذاته، وليس أداة لتحقيق أهداف أصيلة.

ما نجم عن هذا النهج لم يكن مجرد تراجع عن الأهداف والحقوق الأولية للنضال الوطني الفلسطيني، بل وانهيار تدريجي للإجماع الوطني الفلسطيني كذلك، الإجماع الذي عملت فتح منذ ولادتها من أجل بنائه والحفاظ على حده الأدنى. وبالرغم من أن عوامل عديدة أدت إلى الانشقاق الدموي في فتح وفي الصف الوطني الفلسطيني بلبنان في 1983، إلا أن هذا الانشقاق لابد أن يرى باعتباره رمزاً صارخاً لحجم الانهيار في الوحدة الفلسطينية الداخلية ولسلطة فتح المعنوية في المشروع الوطني. وقد شهدت نهاية السبعينيات والثمانينيات انفضاضاً حثيثاً في صفوف الشعب الفلسطيني عن أطر منظمة التحرير وحركة فتح، مما أدى إلى انكماش بالغ في جسم وفعالية الاتحادات الطلابية والتنظيمات الشعبية والتجمعات النقابية الفلسطينية . ما ساهم في تفاقم حالة انهيار الإجماع

وتراجع قوة وتأثير القيادة الوطنية كان تورط قوى المقاومة الفلسطينية في الحرب الأهلية اللبنانية وتداعياتها، بما في ذلك الصدام مع سورية، ثم الخروج من لبنان. و لكن العامل الجديد في الوضعين العربي والفلسطيني، الذي لم تلاحظه قيادة منظمة التحرير كما ينبغي ولم تتعامل معه بصورة جدية، كان صعود التيار الإسلامي السياسي. فمنذ منتصف السبعينيات، ولأسباب عديدة، بدأت مصر تشهد حالة من الصحوة الإسلامية، لاسيما في صفوف الشباب. و سرعان ما انتشرت هذه الحالة إلى كافة الدول العربية، بما في ذلك المجتمع الفلسطيني في الضفة والقطاع، كما في المهجر. وبدلاً من أن تتعامل منظمة التحرير مع الحالة الإسلامية باعتبارها تجلياً شرعياً للاجتماع الفلسطيني، لجأت أغلب قوى منظمة التحرير إلى تجاهل التيار الإسلامي، أو إلى محاولة حصاره، سياسياً وثقافياً، ونعته بكل الصفات السلبية.

في نوفمبر/ تشرين الثاني 1987، وعلى خلفية من تفاقم الحرب العراقية – الإيرانية، عقدت قمة عمان العربية، التي شهدت تهميشاً عربياً رسمياً حاداً لمنظمة التحرير والقضية الفلسطينية. وقد جاء البند الخاص بفلسطين رابعاً، بعد البنود المتعلقة بلبنان وحرب الخليج و تعقيدات موسم الحج.[7] و بينما أضعفت حرب المخيمات ما تبقى من وجود فلسطيني سياسي ومقاوم في لبنان، كانت الأوضاع الفلسطينية في الضفة والقطاع قد وصلت إلى مستوى بالغ من السوء، اقتصادياً واجتماعياً وتعليمياً، بعد عشرين عاماً من العيش تحت وطأة الاحتلال الإسرائيلي. وقد شهدت تلك المرحلة تراجعاً ملموساً في نفوذ التنظيمات الفلسطينية المنضوية تحت مظلة منظمة التحرير وصعود التيار الإسلامي إلى مستوى غير مسبوق منذ 1967. لم يغب عن الفلسطينيين

تحت الاحتلال ما تعنيه قمة عمان من دلالات على عجز منظمة التحرير وتهميشها العربي. و في ظل هذه الظروف من اليأس والقنوط قدم الفلسطينيون ردهم على الاحتلال والتناسي باندلاع الانتفاضة الوطنية الأولى.

ولعله من الصحيح القول: إن القيادة الفلسطينية الوطنية أصيبت بارتباك كبير في تقديرها للانتفاضة وتعاملها معها، ومع ظاهرة الصعود الإسلامي في النضالات الشعبية التي تميزت بها الانتفاضة الأولى. بل يمكن القول: إن القيادة الفلسطينية لم تتصور على الأرجح إمكانية استمرار الانتفاضة لعدة سنوات. و لكن ما إن مرت لحظة المفاجأة حتى استعادت قيادة المنظمة زمام المبادرة. ولأن نهج البحث عن الشرعية الدولية والتسوية كان قد تكرس منذ زمن، لم تنظر منظمة التحرير وفتح إلى الانتفاضة باعتبارها رافعة جديدة للبرنامج الوطني، بل كأداة ضغط إضافية للحصول على مزيد من الشرعية الدولية، لاسيما على صعيد العلاقة مع الولايات المتحدة، والانخراط في التسوية. وهو ما سيتحقق بالفعل، وإن بطريقة غير كاملة أو مباشرة، في مؤتمر مدريد 1991. ذهبت القيادة الوطنية الفلسطينية إلى مدريد في ظل شروط مجحفة وبدون أدنى ضمانات لما يمكن أن تدور حوله المفاوضات، وربما كانت الظروف الموضوعية لبداية التسعينيات هي التي حددت طبيعة الاستجابة الوطنية الفلسطينية لصيغة مدريد.[8] فقد أطلقت عملية السلام والاتحاد السوفياتي يخرج من ساحة الفعل الدولي، وبرزت الولايات المتحدة باعتبارها القوة الكبرى المتفردة؛ هزم العراق في حرب الخليج، وطالت الهزيمة منظمة التحرير كذلك، وإن في شكل غير مباشر، بسبب ما بدا من تعاطف فلسطيني مع العراق؛ تدفق المهاجرون اليهود من روسيا ودول أوروبا الشرقية على الدولة العبرية التي عاد إليها

الكثير من الثقة في مستقبلها الديمغرافي؛ وبرز التيار الإسلامي باعتباره منافساً جدياً لفتح وقوى المنظمة في الضفة والقطاع. ولكن الظروف الموضوعية لم تكن العامل الوحيد المحدد للالتحاق الفلسطيني الوطني بعملية السلام، فمن برنامج النقاط العشر إلى القبول بشروط مدريد، بدا كأن العقل السياسي الوطني يسير في طريق باتجاه واحد.

تنتمي قيادة حركة فتح ومنظمة التحرير الفلسطينية للجيل الثاني والثالث من الفلسطينيين الذين أتيح لهم تعليم حديث، الشريحة الاجتماعية التي تعرف عادة باسم "الانتلجنسيا". وهؤلاء، كأغلب أبناء القوى السياسية العربية في حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية، اقتربوا من الغرب بمقدار اقتراب تعليمهم الحديث منه؛ ولكنهم لم يدركوا تعقيدات العلاقة بين المنطقة العربية – الإسلامية والقوى الغربية، ولا استطاعوا بعد تطوير رؤية تحليلية ونقدية صارمة للشأن العالمي. في البداية، اتسم خطاب فتح بتجاهل موازين القوى العالمية؛ وما إن صدمت القيادة الوطنية بوطأة موازين القوى حتى تراجعت أمامها بدون كوابح. إضافة إلى ذلك، لم تنجح القيادة الوطنية الفلسطينية إلى حد كبير في إدراك معنى وموقع الصراع على فلسطين بالنسبة لوجود ومستقبل العرب كأمة، وانتهت إلى التعامل مع المسألة الفلسطينية وكأنها مسألة الحق بوجود دولة فلسطينية وطنية، كما الدول الوطنية الأخرى التي احتلت خارطة المشرق العربي منذ ما بعد الحرب العالمية الأولى ونهاية النظام العثماني.

بيد أن ما حدث بعد مساق مدريد، أو في موازاته، كان أخطر؛ فبالرغم من كل ما يمكن أن يقال حول صيغة مدريد، فقد جرت المفاوضات في النهاية

باعتبارها مفاوضات عربية – إسرائيلية، وإن في سياقات منفصلة. والمدهش، أن القيادة الوطنية الفلسطينية سرعان ما تخلت عن المظلة العربية للتفاوض وفتحت قنوات تفاوض سرية، فلسطينية – إسرائيلية، منفصلة تماماً.

إحدى هذه القنوات كانت تلك التي نجم عنها اتفاق أوسلو في خريف 1993. بمعنى أن اتفاق أوسلو ولد ليس من حالة انهيار الإجماع الوطني الفلسطيني التاريخي وحسب، بل ومن قرار فلسطيني (أو قرار مجموعة من الفلسطينيين) بإدارة الظهر للبعد العربي والارتباط التاريخي بين الشأن الفلسطيني الوطني والصراع العربي – الإسرائيلي. هذا، إضافة إلى أن أوسلو في جوهره لم يكن اتفاقاً أمنياً يلقي بعبء الأمن الإسرائيلي على عاتق الفلسطينيين وحسب، بل كان أيضاً اتفاقاً يجعل من الفلسطينيين جسراً وشريكاً في مشروع الانتشار الإسرائيلي عبر المجال العربي والإسلامي. و قد أثار اتفاق أوسلو استغراب وقلق القاهرة، كما تسبب في معارضة سورية صريحة. إحدى أبرز نتائج النهج الذي نجم عنه اتفاق أوسلو كان أن وجد الفلسطينيون أنفسهم في النهاية منفردين في مواجهة الدولة العبرية وامتداداتها الدولية. وليس هناك شك في أن عرفات حاول استدراك هذا الوضع عندما عاد إلى استرضاء القاهرة وجعلها مقر المفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية اللاحقة، ولكن هذا الاستدراك كان علاجاً متأخراً وجزئياً ولم ينجح في علاج الخلل الفادح في العلاقة بين المفاوض الفلسطيني ونظيره الإسرائيلي. خلال معظم التسعينيات، تراجع الالتزام العربي بالشأن الفلسطيني، حتى أن الأردن (الذي أخافته احتمالات تهديد السلام الفلسطيني – الإسرائيلي لوجوده) سارع إلى التوصل إلى سلامه المنفرد مع الدولة العبرية، وانتشرت البعثات

الدبلوماسية والاقتصادية الإسرائيلية في عدد متزايد من العواصم العربية والإسلامية.

أسست سلطة حكم ذاتي في أجزاء من الضفة وقطاع غزة، وأصبحت فتح هي حزب السلطة الفلسطينية الحاكم؛ وإلى جانب التزام القيادة الفلسطينية الكبير باتفاق أوسلو، وبناء السلطة وكأنها مجرد جهاز أمني مترام، أخذت القيادة الفلسطينية في تهميش منظمة التحرير، وقطع الصلة بين فلسطينيي المهجر وفلسطينيي الضفة والقطاع. و كان لابد لمثل هذا التوجه أن يرتد على فتح وجسم السلطة عندما يصل سلام أوسلو إلى نهاياته. لم يكن المقصود من أوسلو تقديم حل شامل وعادل، مهما كان معنى "العادل والشامل" في سياق الصراع على فلسطين؛ والحقيقة، أن الانسحابات الإسرائيلية التي تمت في ظل أوسلو وقعت جميعها ضمن الهامش الذي يسمح به التصور الإسرائيلي لحكم فلسطيني ذاتي في ظل سيطرة إسرائيلية على الأرض والحدود وتطبيع واسع النطاق مع المحيط العربي. وقد أصبح من المتفق عليه الآن أن اتفاقية واي ريفر في 1998 كانت آخر محطة في مساق أوسلو التفاوضي، وأنه بات على طرفي الصراع بعد ذلك إعادة اعتبار استراتيجية لموقفيهما. ولكن السنوات السبع الفاصلة بين توقيع أوسلو وانفجار الانتفاضة الثانية، كانت كفيلة بدفع فتح إلى مزيد من التحلل، وإيصال المشروع الوطني الفلسطيني إلى حال من التأزم المحتدم.

ولدت سلطة الحكم الذاتي الفلسطينية طبقة حاكمة، بكل الامتيازات والسلطات التي تتمتع بها الطبقة الحاكمة في دولة عربية حديثة، لا تتسم أجهزتها بالشفافية ولا تخضع للمحاسبة الشعبية. ولأن هذه الامتيازات

والسلطات ارتبطت ارتباطاً وثيقاً بالعلاقة بين السلطة، من جهة، والدولة العبرية والإدارة الأميركية، من جهة أخرى، فقد أصبحت الطبقة الفلسطينية الحاكمة أسيرة لشروط هذه العلاقة. للارتفاع إلى مستوى النظراء من الحاكمين العرب، غرقت قيادات السلطة الفلسطينية في أجواء فساد لم يعرفها شعب في مثل الوضع الاجتماعي – الاقتصادي للشعب الفلسطيني من قبل. ولإقناع الحلفاء الإسرائيليين والأميركيين بجدارتها بالحكم والدولة، تعهدت الطبقة الفلسطينية الحاكمة بحملات قمع أمني بشعة، طالت قطاعات واسعة من المجتمع الفلسطيني. وشيئاً فشيئاً، أصبحت السلطة ميداناً للتنافس على الفساد والعلاقة مع الإسرائيليين والأميركيين والأوروبيين، وانقسمت حركة فتح، حزب السلطة وجسمها الرئيس، إلى مجموعات شللية صغيرة متدافعة، وتناسى الجميع أن مهمات التحرر الوطني لم تنجز بعد، حتى في حدها الأدنى.

لقد كانت دائرة فتح الواسعة واحتضانها كافة فئات وقوى واتجاهات الفلسطينيين واحدة من أبرز نقاط قوتها. وبينما كانت التوقعات المبكرة أن فتح ستنتهي إلى تشظي مكوناتها الأيديولوجية المختلفة، أثبتت فتح قدرتها على البقاء كوعاء كبير للقوى الوطنية. وعندما بدأ الانهيار البنيوي لفتح، بدأ بفعل الأثر المدمر للتناقض الصارخ بين امتيازات وشروط السلطة والحكم ومتطلبات التحرر الوطني، وليس على خلفية من انقسامات أيديولوجية ملموسة.

عندما وجد عرفات نفسه في كامب ديفيد 2000 أمام تسوية لا تستجيب للمطالب والتوقعات الفلسطينية فشلت المفاوضات. و مع اندلاع الانتفاضة الثانية، اتخذ عرفات قراره بالتصعيد والانحياز للانتفاضة. ولكن أغلب قيادات

فتح والسلطة لم يكن على استعداد لأن يحذو حذوه. كل عناصر السلطة الرئيسية تقريباً عارضت الانتفاضة، التي مثلت تهديداً لامتيازاتها ونفوذها؛ وإن اعتبرت شهداء الأقصى ذراع فتح المقاوم الجديد، فإن الغالبية الساحقة من شهداء الأقصى جاءت من أوساط شبابية جديدة لا جذور عميقة لها في حركة فتح، ويعكس انقسامها إلى مجموعات متفرقة فقدان رأس قيادي. رأس فتح، إن صح التعبير، امتص تماماً في فساد وامتيازات سلطة ما قبل الانتفاضة، والعلاقات المشروعة وغير المشروعة بمراكز القوى العربية والدولية والإسرائيلية. ولكن الانقلاب على عرفات والانتفاضة لم يصبح ممكناً إلا بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر/ أيلول، وبالتأكيد بعد غزو العراق، وتعاظم الصعوبات التي أخذت الانتفاضة في مواجهتها. انتهى عرفات منذ ربيع 2003؛ وبرفع الغطاء العربي عنه، ومن ثم اغتياله في العام التالي، فقدت فتح والقيادة الوطنية الكثير من قدراتها على إعادة إنتاج نفسها. كان المشروع الوطني الذي وقفت فتح في طليعته قد خسر الكثير من عوامل قوته الرئيسية: الإجماع الفلسطيني الوطني، والارتباط بين الحركة الوطنية الفلسطينية والمجال العربي - الإسلامي، والتماسك البنيوي لحركة فتح، القوة الفلسطينية القائدة.

وليس ثمة شك في أن وفاة (أو اغتيال) عرفات في نوفمبر/ تشرين ثاني 2004 مثلت منعطفاً هاماً في التاريخ الوطني الفلسطيني. بالرغم من الصورة الي اكتسبها الرئيس الفلسطيني السابق باعتباره الرمز الذي جسد الحركة الوطنية الفلسطينية، فالحقيقة أن التفافاً فلسطينياً قاطعاً حول عرفات لم يتحقق إلا في السنوات الأخيرة من مسيرته؛ إذ منذ صعوده كرئيس لمنظمة التحرير الفلسطينية في نهاية الستينيات وهو يواجه معارضة سياسية فلسطينية ملموسة،

سواء من داخل حركة فتح، من يسار الحركة الوطنية، أو من تيارها الإسلامي. قوة عرفات الرئيسية خلال مرحلة ما قبل أوسلو نبعت من تبنيه لفكرة الدولة الفلسطينية وطرحها باعتبارها غاية الحركة الوطنية الكبرى، بينما عجزت القوى المعارضة له، يميناً ويساراً، عن طرح برنامج مقابل قادر على تحقيق التفاف وطني كاف حوله. رفض عرفات الصارم للتوقيع على اتفاق تسوية نهائية لا تلبي الطموحات الفلسطينية في مباحثات كامب ديفيد 2000، وانحيازه الواضح للانتفاضة الشعبية الثانية، ومن ثم تعرضه لحصار إسرائيلي طويل، حسم الكثير من الخلاف الفلسطيني التقليدي حول زعامته. المعارضة الوحيدة التي ظل يواجهها حتى لحظاته الأخيرة، كانت معارضة شركائه في قيادة سلطة الحكم الذاتي، الذين عارضوا الانتفاضة، ومظاهرها العسكرية على وجه الخصوص، بالرغم من أن هذه المعارضة لم تتضح إلا في الشهور الأولى من 2001.

كان عرفات شخصية براغماتية، مليئة بالتناقضات. بخلاف الحاج أمين الحسيني، مثلاً، أوضح عرفات منذ بداية قيادته لمنظمة التحرير استعداده لأن يأخذ المتغيرات الناجمة عن قيام دولة إسرائيل في الاعتبار، وكان بالتأكيد قوة دافعة رئيسية خلف تراجعات المنظمة المستمرة منذ منتصف السبعينيات عن ميثاقها الوطني. وبالرغم من أنه لم يكن مفاوضاً مباشراً في أوسلو، فقد كان الشريك الأهم في عملية التفاوض، ومن ثم في إسباغ شرعية فلسطينية على الاتفاق؛ وبدون عرفات ربما لم يكن اتفاق أوسلو ممكناً..

كان عرفات يدرك التعقيد العربي والدولي الهائل الذي يحيط ويمس كل جوانب المسألة الفلسطينية؛ وللحفاظ على الدور الفلسطيني الوطني أبدى

صلابة نادرة من قائد شعب صغير عندما تتطلبت الأوضاع مثل هذه الصلابة، ولكنه لم يتردد كذلك في تبني ذات الأساليب العربية الرسمية، ومن إرسال كافة الرسائل المتناقضة للقوى الدولية. وكان عرفات يدرك بالتأكيد ضرورة الحفاظ على البعد القيمي لنضال شعب تعرض لمظلمة تاريخية كبرى؛ وبينما تمتع بسمات شجاعة وتقشف وتفان، جازف في كثير من الأحيان باتباع سياسات وطرق عمل لم تتفق بالضرورة مع المتطلبات القيمية لحركة تحرر وطنية.

أوقعت قيادة عرفات عطباً عميقاً ببنية الحركة الوطنية الفلسطينية، عطباً قيمياً وسياسياً على السواء؛ ولكنها نجحت في الوقت نفسه، بتناقضاتها وبراغماتيتها، في الحفاظ على الحد الأدنى من وحدة القوى الفلسطينية السياسية وفي الحفاظ على فتح كمركز ثقل للحركة الوطنية. وحتى عندما اتضح أن صعود القوى الإسلامية السياسية بات أمراً واقعاً، عمل عرفات على بناء علاقات شخصية وثيقة بالإسلاميين الفلسطينيين، على الأقل خلال السنوات الأخيرة من قيادته عندما وصلت عملية السلام إلى طريق مسدود. وكان من الطبيعي لهذا التماهي بين الشخصية الكارزمية والحركة الوطنية أن يؤدي إلى فراغ سياسي هائل عندما تفتقد الحركة الوطنية شقها الشخصي الكارزمي. وهذا ما وقع بالفعل. خلال الشهور القليلة التالية لوفاة عرفات، استقبل الفلسطينيون رئيسهم الجديد، محمود عباس، استقبالاً إيجابياً، ربما لأن الضمير الفلسطيني كان قد أنهك بثقل القيادة العرفاتية. بكلمة أخرى، أراد الفلسطينيون رئيساً عادياً، يمكن لهم الاتفاق معه أو معارضته بدون أن يكون في أي من الموقفين مساساً بالولاء الوطني. لم يواجه عباس صعوبات ملموسة

في الانتخابات الرئاسية، فالمرشح المنافس، مصطفى البرغوثي، لم يمثل تحدياً حقيقياً لمن أصبح خلال العقد السابق الشخصية الثانية بعد عرفات في قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، والذي أشير إليه دائماً باعتباره الشخصية الأكثر قبولاً من الولايات المتحدة والقوى الأوروبية. ولكن عباس لم يحصل على 75 بالمائة من أصوات الناخبين الفلسطينيين في الضفة والقطاع، الذي اعتقد كثير من المراقبين أنه الحد الضروري للتفويض الشعبي القاطع.[9] ما حصل عليه عباس كان 65 بالمائة من الأصوات فقط، مما أشار إلى أن أصوات أغلبية مناصري القوى الإسلامية في الضفة والقطاع لم تذهب إليه. لم يكن الإسلاميون يسعون إلى إسقاط عباس في الانتخابات الرئاسية، ولكنهم أرادوا كما يبدو وضع التفويض الشعبي لرئاسته ضمن سقف محدد.

كانت بداية ولاية عباس، فلسطينياً وعربياً، بداية حسنة بلا شك. كان الفلسطينيون جميعاً على وعي بمعارضة عباس للانتفاضة الثانية، وبانحيازه للضغوط الدولية والإسرائيلية على عرفات، ولكنهم أرادوا إعطاء رئيسهم الجديد فرصة كافية لتحقيق تصوره للسلام. أما الدول العربية الرئيسة، فقد مثل عرفات في حصاره الطويل مصدر إحراج كبير لها ولسياساتها، ووجدت بالتالي في الترحيب الأميركي – الإسرائيلي بعباس أملاً في إعادة الحياة لعملية التفاوض. ولكن عقد فتح الداخلي أخذ في الانفراط خلال شهور قليلة من تولي عباس رئاسة سلطة الحكم الذاتي؛ وبدأ التوتر في التصاعد بين الرئاسة، من جهة، وحركة حماس وقوى المقاومة المسلحة، من جهة أخرى. كان هم عرفات الرئيس على الدوام هو الحفاظ على أكبر قدر من الإجماع الفلسطيني حوله، بغض النظر عن درجة النجاح التي حققها؛ ولكن عباس سرعان ما

أظهر عجزاً عن الحفاظ على وحدة الصف الفلسطيني، وربما حتى غياب وعي كاف بضرورة مثل هذه الوحدة؛ ولم يساعده لا الأميركيون ولا الإسرائيليون على تعزيز موقعه.

صعود التيار الإسلامي

يمثل تشكيل حركة حماس، وصعودها الحثيث في الساحة الفلسطينية، محاولة التيار الإسلامي السياسي العربي الرئيسة للإجابة عن تحديات الصراع العربي – الإسرائيلي الكبرى. فمنذ الخمسينيات والتيار الإسلامي في المنطقة العربية يقف مرتبكاً أمام القضية الفلسطينية ومآلاتها وامتداداتها العربية الشعبية والرسمية. كان قرار حسن البنا مشاركة الإخوان المسلمين المصريين، وقرار فروع الإخوان المسلمين الأخرى في سورية والأردن، في حرب 1948، دليلاً على إدراك إسلامي مبكر بالموقع الذي ستحتله فلسطين في تقرير مستقبل العرب والمسلمين. ولكن الإخوان المسلمين في مصر وفلسطين واجهوا عقدين بالغي الصعوبة بعد اغتيال البنا والنكبة الفلسطينية؛ بينما أخفق حزب التحرير الإسلامي، القوة الإسلامية السياسية التالية، كلية في استيعاب الارتباط الوثيق بين فلسطين والسياسة العربية والإسلامية. وبدا الإسلاميون في حمى صراعهم مع التيار الناصري في نهاية الخمسينيات وبداية الستينيات كأنهم أسقطوا القضية الفلسطينية من حساباتهم. هذا الوضع، ربما، كان أحد العوامل الهامة في خروج مؤسسي فتح الأوائل من الجسم الإخواني الفلسطيني. المفارقة، أن هزيمة 1967 وفرت شروطاً موضوعية جديدة، ساعدت على نهوض إسلامي سياسي في أغلب الدول العربية، لاسيما مصر. الألم البالغ الذي ولدته الهزيمة، من ناحية، وسقوط السقف الناصري، من

ناحية أخرى، فتحا المجال لما يمكن تسميته بالعودة إلى "حصن الأمة الحصين: الإسلام". ولكن هزيمة 1967 ساعدت أيضاً على صعود حركة المقاومة الفلسطينية، التي كانت بطبيعتها أكثر استعداداً للتعامل مع نتائج الهزيمة؛ ولذا فقد ظل النهوض الإسلامي السياسي خلال السنوات القليلة التالية لهزيمة 1967 بطيئاً وثانوياً، مقارنة بصعود حركة المقاومة. من جهة أخرى، فإن السؤال الفلسطيني لم يصبح ملحاً بالفعل في دوائر الإسلاميين الفلسطينيين والعرب إلا في منتصف السبعينيات. وقد كانت هذه هي الفترة التي ظهرت خلالها مؤشرات الارتباك في خطاب وبرامج منظمة التحرير وحركة فتح.

أدرك أحمد ياسين مبكراً ضرورة انخراط الإسلاميين الفلسطينيين في حركة المقاومة، تماماً كما أدرك ذلك عصام العطار وعدد من أعضاء المكتب التنفيذي للإخوان المسلمين في الدول العربية في نهاية الستينيات، وهو ما أدى إلى تأسيس معسكرات الشيوخ في الأردن في المرحلة قبل سبتمبر/ أيلول 1970. و لكن المزاج الإسلامي العام كان مزاج الخشية من الابتلاع في موجة هائلة من القوى والاتجاهات التي لم تكن تقف في أغلبها موقفاً إيجابياً من الإسلام والثقافة والتقاليد الإسلامية. وبازدياد نفوذ العناصر اليسارية داخل حركة فتح، اتسعت الهوة بين الإسلاميين وحركة المقاومة. وقد لعب عدد من العوامل المتداخلة في الصعود الحثيث للتيار الإسلامي الفلسطيني وفي اقترابه المتسارع من ساحة المقاومة. كان هناك، أولاً، الاستجابة الفلسطينية لظاهرة الصعود الإسلامي في كل المجال العربي - الإسلامي، من أفغانستان وإيران إلى مصر والأردن. ثانياً، الضربات القاسية لتنظيمات المقاومة الفلسطينة في الضفة والقطاع في مطلع السبعينيات، ومن ثم غرق قوى منظمة التحرير في الحرب

الأهلية اللبنانية. ثالثاً، تصاعد الجدل حول مهمات التيار الإسلامي الفلسطيني داخل الجسم الإخواني، والذي شهدته التنظيمات الطلابية للإخوان المسلمين الفلسطينيين في مصر والأردن والكويت وأوروبا والولايات المتحدة. ومنذ النصف الثاني للثمانينات، بدأت مجموعات ملتفة حول د. فتحي الشقاقي، مستقلة أو ذات علاقة بإسلاميين في حركة فتح، نشاطات سياسية وطنية لم يعهدها الإسلاميون الفلسطينيون من قبل. ولكن المشكلة أن ما تصوره الشقاقي في البداية مجرد تيار ضاغط للدفع بالحركة الإسلامية إلى ساحة العمل الوطني، تحول في ظل ظروف ما بعد انطلاق الانتفاضة إلى تنظيم إسلامي جديد.

ليس ثمة شك في أن الانتفاضة الأولى كانت المنعطف الذي تبلور فيه الجناح الإسلامي للحركة الوطنية الفلسطينية. فإلى جانب مساهمة مجموعات حركة الجهاد الأولى في نشاطات الانتفاضة، سرعان ما أعلن عن ولادة حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، بعد أن وفرت الانتفاضة الشروط المواتية لتحويل الجدل والحراك الإسلامي الداخلي إلى حقيقة واقعة.[10] ولكن دخول حماس ساحة الانتفاضة تم في ظروف خاصة، ستلقي بظلالها طويلاً على موقع ودور حماس في الساحة الفلسطينية. فمن ناحية أولى، اتسمت الانتفاضة بتنافس متصاعد بين قوى منظمة التحرير (وفتح على وجه الخصوص)، والإسلاميين الفلسطينيين؛ بل إن هذا التنافس لعب دوراً ما في التحاق المنظمة بعملية السلام بعد ذلك. لقد شهدت سنوات السبعينيات ومطلع الثمانينيات عدداً من حوادث الاحتكاك بين الجانبين، لاسيما في الجامعات الناشئة في الضفة والقطاع؛ ولكن الانتفاضة الأولى، كونها فعلاً سياسياً بامتياز، وضعت أسس

المناخ الذي سيسود بعد ذلك، مناخ التدافع المستمر، الصارخ أو المستبطن، بين الإسلاميين الفلسطينيين وحركة فتح، أو على الأقل جهات محددة من فتح. ومن ناحية ثانية، لم تأت ولادة حماس (والجهاد، أيضاً) انطلاقاً من تصور واضح للعمل على قيادة الشأن الوطني، بل بدت وكأنها مجرد محاولة لتوكيد الدور الإسلامي في الساحة الفلسطينية. بيد أن ذلك لا ينفي أن خلافاً قد تجسد منذ البداية بين نهج الاقتراب من التسوية وبين هدف التحرير الكامل.

وقد صيغ ميثاق حماس، بالتالي، باعتباره نصاً إسلامياً أيديولوجياً حصرياً، يحمل وجهة نظر "جماعة إسلامية"، لا إطاراً جامعاً لنضال شعب متعدد الاتجاهات والولاءات والمعتقدات. من ناحية ثالثة، لم يكن أحد يتوقع للانتفاضة الفلسطينية الأولى الاستمرار كما استمرت، ونظراً لأن مناخ الانتفاضة هو بطبيعته مناخ عير عادي، فإن فرصة لم تتوفر لإعادة النظر في خطاب وأهداف وسلوك حماس السياسي. لقد وفرت الانتفاضة، ودور حماس المتصاعد، رافعة هائلة للتيار الإسلامي في كل المنطقة العربية، وقدمت إجابة حاسمة عن الأسئلة القديمة حول العلاقة بين الإسلاميين والصراع على فلسطين. ولكن لا خطاب حماس المبكر ولا سنوات الانتفاضة كانت كافية لتقديم التيار الإسلامي كإطار وطني جامع للنضال الفلسطيني.

رحب الفلسطينيون في الضفة والقطاع بسلطة الحكم الذاتي، وأعطوا قيادة السلطة فرصة لإثبات جدوى أوسلو ومصداقية وعود التحرير والحرية والرفاه. وقد ظهرت علامات ارتباك سياسي في صفوف الإسلاميين وهم يرون التفافاً شعبياً ملموساً حول السلطة، والانخراط المتزايد في مؤسساتها، حتى من عناصر سابقة في حماس والجهاد. كما صاحب ولادة السلطة بروز

خطاب ليبرالي جديد في الساحة الفكرية والثقافية العربية، خطاب يوحي بـ "نهاية التاريخ الشرق أوسطي"، "الحل الشامل للقضية الفلسطينية"، و"بروز عصر من السلام والتعاون بين الدولة العبرية ومحيطها العربي، من مسقط إلى الرباط". وكان لافتاً أن الحملة الأمنية الواسعة التي شنتها أجهزة السلطة ضد الإسلاميين في 1996 لم تثر ردود فعل ملموسة في الأوساط الشعبية، الفلسطينية أو العربية. ما أدى إلى انقلاب المعادلة في النهاية، كان تراكم ممارسات القمع والفساد والتحلل في معسكر السلطة، والتباطؤ، ثم التوقف الفعلي لعملية السلام؛ ومن جهة أخرى، حافظ الإسلاميون على تماسكهم النسبي، بل واستطاعت حماس تحقيق تقدم ملحوظ بتركيزها على العمل التنظيمي التقليدي، والنشاطات الخيرية والاجتماعية والتعليمية، في الوقت الذي أخذ المجتمع الفلسطيني في استشعار وطأة فساد السلطة وخبو آمال الرفاه والاستقلال والحرية من الاحتلال. بالرغم من ذلك، لم تجر مراجعة إسلامية جادة لدور التيار الإسلامي وموقعه، ولا لمتغيرات الشأن السياسي وتعقيدات الاجتماع الفلسطيني في مرحلة ما بعد قيام سلطة الحكم الذاتي. وعندما انفجرت الانتفاضة الثانية، كان التيار الإسلامي الأقوى تنظيمياً واستعداداً لتحمل أعباء الانتفاضة؛ ولكن خطابه السياسي الوطني لم يكن قد تغير كثيراً عن سنوات الانتفاضة الأولى؛ بينما كانت فتح، وقوى المنظمة الأخرى، تعاني انقساماً بالغاً حول جدوى الانتفاضة، أو تلهث للحاق بالحركة الشعبية العارمة.

تعزز دور وموقع حماس باطراد منذ انفجار الانتفاضة الثانية في خريف 2000. من وجهة نظر الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات، كانت الانتفاضة

الوسيلة القصوى في محاولة توكيد القراءة الفلسطينية لاتفاق أوسلو. ولكن الانتفاضة من وجهة نظر الشعب في الضفة والقطاع كانت شيئاً أكبر، كانت تعبيراً شعبياً عن إخفاق مسار أوسلو، حركة معارضة شعبية للطبقة الفلسطينية الحاكمة، وردة فعل بالغة الوضوح على التجاهل العربي والدولي المتزايد للقضية الفلسطينية. بهذا المعنى، فتحت الانتفاضة الطريق للصعود الإسلامي الكبير، وبدأت حركة حماس، والجهاد بدرجة ثانية، في جني نتائج هذا الصعود بتكريس اعتراف عربي رسمي واسع النطاق وتعزيز علاقاتها العربية والإسلامية والعالمثالثية. وبهذا المعنى، أخذ التشقق في صفوف السلطة وحركة فتح في التحول إلى انقسام عميق، وسعي لإضعاف عرفات وتهميشه، أو إطاحته، والعودة بالوضع الفلسطيني إلى ما كان عليه قبل اندلاع الانتفاضة. ولم يكن خافياً أن هذا التوجه ارتكز على دعم أميركي وأوروبي وإسرائيلي، وموافقة بعض الدول العربية. كان يمكن للانتفاضة أن تنجز بعض أهدافها، على الأقل من المنظور العرفاتي للإنجاز، ولكن أحداث سبتمبر/ أيلول 2001، وغزو واحتلال العراق في ربيع 2003، وضعا السياسة الأميركية الخارجية بالكامل في مربع تحالف المحافظين الجدد مع محاربي الحرب الباردة من قادة إدارة الرئيس بوش، وكرسا تماهياً أميركياً مع المصالح الإسرائيلية واستراتيجية الهيمنة الأميركية الشاملة على الشأن العالمي. في مثل هذا التوجه الأميركي الاستراتيجي لم يكن هناك مكان لعرفات. وبالتخلص من الرئيس الفلسطيني الأول، والزعيم التاريخي لحركة فتح، الذي نجح في بناء علاقة تحالف مرحلية مع التيار الإسلامي، سيطر خصوم الخط العرفاتي والانتفاضة في القيادة الفلسطينية على رأس السلطة ووضعت أسس الصدام بين حماس، من ناحية، وأجهزة السلطة وجناح فتح في السلطة، من ناحية أخرى.

قدمت حماس والجهاد ومجموعات المقاومة الفلسطينية الأخرى بادرة حسن نية كبرى للرئيس عباس، مباشرة بعد توليه موقع رئاسة سلطة الحكم الذاتي. فبالرغم من الانتقادات التي وجهتها قوى فلسطينية مختلفة لعباس لإعلانه وقف العنف من جانب واحد في اجتماع شرم الشيخ الرباعي (مصر، فلسطين، الأردن، وإسرائيل) في فبراير/ شباط 2005، فقد التقت كافة التنظيمات الفلسطينية في القاهرة بدعوة من الحكومة المصرية في حوار طويل في مارس/ آذار واتفقت بالفعل على تهدئة تستمر لعام واحد، إلى جانب عدة قرارات هامة أخرى. وربما يمكن اعتبار لقاء القاهرة منعطفاً هاماً في الطريق نحو انفجار الأزمة الفلسطينية الداخلية. فمن ناحية، عجزت مصر، التي استضافت الحوار الفلسطيني وعملت على إعلان التهدئة من الجانب الفلسطيني، عن أن تحصل من الجانب الإسرائيلي على تهدئة متبادلة. وقد شهدت كل من الضفة والقطاع خلال الأشهر التالية لإعلان التهدئة هجمات إسرائيلية متكررة ضد أهداف فلسطينية مختلفة، حتى وجدت القوى الفلسطينية المسلحة نفسها مجبرة على الدفاع عن نفسها، مما أدى بالتالي إلى انهيار التهدئة فعلياً.[11] وبين وقت وآخر، لم يتردد الرئيس الفلسطيني في إدانة القوى المسلحة الفلسطينية، بالرغم من الرفض الإسرائيلي القاطع لقرار التهدئة الفلسطيني. و لكن الأسوأ أن الرئيس عباس، وقيادة السلطة، لم تعمل بصورة جدية على تنفيذ العناصر الأخرى من اتفاق القاهرة.

لم تعمل قيادة السلطة على إصلاح الأجهزة الأمنية الفلسطينية بالطريقة المرضية، ولا عملت على تشكيل قيادة وطنية جامعة لإدارة الشأن الفلسطيني اليومي، ولم تتخذ خطوات فعلية لإطلاق عملية إعادة بناء منظمة التحرير

الفلسطينية بحيث تصبح أكثر تمثيلية للواقع السياسي الفلسطيني، وهي التي لا تضم لا حماس والجهاد، ولا أي من ممثلي المجموعات المسلحة الأخرى التي ولدت في غمار الانتفاضة الثانية. وبينما أخذ التفاؤل الذي أحاط باتفاق القاهرة في التبدد، بدأت مؤشرات التشقق في صفوف حركة فتح في التفاقم. فقد أحاط عباس نفسه بالعناصر التي عرفت بمعارضتها لعرفات في سنواته الأخيرة، أو بمواقفها القريبة من المواقف الأميركية والإسرائيلية، مما رسب شعوراً متزايداً بالعزلة لدى قيادات فتح التقليدية وجيلها الشاب على السواء.

بيد أن التطور الأبرز في 2005 على صعيد الاحتلال، كان الانسحاب الإسرائيلي الكامل من قطاع غزة في سبتمبر/ أيلول، بعد عام على إعلان الحكومة الإسرائيلية عزمها على الانسحاب. وبالرغم من أن القطاع شهد حوادث اشتباكات متفرقة بين حماس وفتح، وحوادث عنف أخرى غير واضحة المصدر، لم تنفجر الحرب الأهلية التي كانت دوائر إسرائيلية تعتقد أن القطاع سيغرق في غمارها بمجرد اكتمال الانسحاب الإسرائيلي. الانطباع الأهم الذي تركه الانسحاب الإسرائيلي من القطاع كان أن مقاومة الفلسطينيين في القطاع هي التي أوقعت الهزيمة بالاحتلال؛ وليس هناك شك في أن تحرير القطاع صب إلى حد كبير لصالح حماس وقوى المقاومة الأخرى. ولم يكن غريباً أن تظهر شعبية حماس المتصاعدة في نتائج الانتخابات البلدية والتشريعية في الضفة والقطاع. أجريت الانتخابات البلدية على أربعة مراحل واستهلكت عاماً كاملاً لإتمامها، من ديسمبر/ كانون أول 2004 إلى ديسمبر/ كانون أول 2005، وبالرغم من صعوبة تقدير ولاءات عدد من الفائزين، فقد انتهت الانتخابات بتقدم حماس على فتح في عدد الأصوات وفي بلديات المدن

الرئيسية، بينما اختلفت الصورة قليلاً في مجمل عدد المقاعد والبلديات الصغيرة.[12] وبالنظر إلى مقاطعة الجهاد الإسلامي للانتخابات، فقد أشرت نتائج البلديات إلى أن صورة الوضع الفلسطيني تتفق مع مجمل الصورة العربية السياسية، حيث أظهرت القوى الإسلامية خلال العقود الأخيرة شعبية متزايدة بين الشرائح الاجتماعية الحديثة وسكان المدن. كان الجميع يدرك، على أية حال، أن الانتخابات البلدية تختلف إلى حد كبير عن الانتخابات التشريعية، ولكن الواضح أن نتائج البلديات ساهمت مساهمة ملموسة في قرار حماس المنافسة على نطاق واسع في الانتخابات التشريعية، التي جاءت نتائجها لتبدأ العد العكسي باتجاه الأزمة.

أما الانتخابات التشريعية فعقدت في يناير/ كانون الثاني 2006؛ وحتى قبل أسابيع قليلة من موعد الانتخابات كان مرشحو فتح ما زالوا منقسمين بين قائمتين عكستا الانقسام في صفوف الحركة. وبالرغم من الاتفاق بعد ذلك على قائمة واحدة، إلا أن قيادة السلطة وأوساط فتح لم تكن مقتنعة بإمكانية الفوز. وهذا ما جعل الرئيس عباس أقرب إلى خيار التأجيل؛ ولكن الإدارة الأميركية أصرت على عقد الانتخابات في موعدها، مدفوعة باستطلاعات رأي عقدتها مؤسسات فلسطينية أفادت بتقدم فتح، وبالرغبة في تعزيز الانطباع بأن سياسة نشر الديمقراطية في المنطقة العربية – الإسلامية تحرز تقدماً مستمراً. وقد جاءت نتائج الانتخابات لتحدث زلزالاً حقيقياً على كافة الأصعدة، فلسطينياً وعربياً ودولياً. مرة ثانية، وبالرغم من مقاطعة الجهاد، حققت حماس فوزاً صريحاً بحصولها على 74 مقعداً من مقاعد المجلس التشريعي، إضافة إلى 4 مقاعد فاز بها مستقلون بدعم من حماس؛ بينما فازت

فتح بـ 45 مقعداً، وتوزعت تسعة مقاعد أخرى على أربعة قوائم صغيرة.[13] وبالرغم من خشيتها السابقة من عقد الانتخابات في موعدها، فقد فوجئت قيادة السلطة الفلسطينية بحجم الفوز الذي حققته حماس، ولكن الرئيس عباس سارع إلى محاولة استيعاب المفاجأة بالإعلان عن قبوله العمل مع حكومة تقودها حماس. الدول العربية فوجئت هي الأخرى، وظهرت علامات قلق لا تخفى في القاهرة وعمان، بينما احتفلت دمشق في شكل واضح بفوز حلفائها. وفي حين أعلنت الحكومة الإسرائيلية رفضها التعامل مع حكومة تقودها حماس، فقد أوحت المعارضة الأميركية الصارمة أن حكومة هكذا مثل حكومة حماس لن تعمر طويلاً.

الطريق إلى الأزمة

ساهمت الأجواء السلبية التي واجهت فوز حماس في إخفاق محاولة تشكيل حكومة وحدة وطنية جامعة، لاسيما بعد رفض فتح، والفصائل الأخرى، الانضواء في حكومة تقودها حماس. وربما لم تعمل قيادة حماس في الضفة والقطاع بشكل كاف من أجل التوصل إلى حكومة وحدة وطنية، وانتهت إلى تشكيل حكومة حماوية بقيادة إسماعيل هنية، حازت على ثقة المجلس التشريعي وبدأت عملها في نهاية فبراير/ شباط. وفر الفوز في الانتخابات وتشكيل الحكومة شعوراً قوياً بالشرعية لدى حماس، وتصور عدد من قياداتها ووزرائها أن بإمكان الحركة أن تقدم إنجازاً ما على صعيد الحكم والإدارة. ولكن الواقع كان أكثر تعقيداً. تعرضت الحكومة الجديدة لمقاطعة دولية أثرت تأثيراً بالغاً على حجم الموارد المتوفرة، وهو ما حاولت تعويضه بالحصول على مساعدات من دول عربية وإسلامية صديقة. ولكن المشكلة

الأكبر تعلقت بصراع الصلاحيات الذي انفجر بين الحكومة ورئيس السلطة الفلسطينية، لاسيما فيما يتعلق بالأجهزة الأمنية. وبينما تزايدت المؤشرات على توجه القيادات الفتحاوية في الأجهزة لإفشال الحكومة، أعلن وزير الداخلية عن تشكيل قوة أمنية جديدة، باسم القوة التنفيذية، في إبريل/ نيسان. وبالنظر إلى أن نفوذ حماس في الضفة الغربية كان أضعف نسبياً عنه في قطاع غزة، فقد نجح تشكيل القوة التنفيذية في القطاع فقط.[14] وسرعان ما شهدت الأشهر التالية لتشكيل الحكومة انفجار حالة أقرب إلى الفلتان الأمني، لاسيما في قطاع غزة.

بعض من الحوادث الأمنية اندلعت على خلفية من خلافات عائلية، ولكن أغلبها كان سياسي الطابع، مثل تصاعداً في التوتر بين حماس وفتح، أو بينها والأجهزة الأمنية التي تسيطر عليها فتح. وقد لعب جهاز الأمن الوقائي، الذي يدين بالولاء للقيادي الفتحاوي محمد دحلان، دوراً ملموساً في تفاقم حالة انهيار الأمن وغياب الأمان في شوارع ومدن القطاع، خصوصاً بعد تشكيل القوة التنفيذية. وبينما شهد شهر اكتوبر/ تشرين أول أسوأ الاشتباكات بين القوة التنفيذية وأجهزة السلطة الأمنية في قطاع غزة، أصبح واضحاً أن العلاقة بين حكومة حماس وقيادة السلطة وأجهزتها انهارت إلى حد كبير، وأن الوضع الفسطيني السياسي ذي الرأسين غير المتوافقين غير قابل للاستمرار.

تمحور الجدل الذي أسس لدخول حماس الانتخابات التشريعية حول مسألتين رئيسيتين: الأولى أن حماس وقوى المقاومة الأخرى مهددة بهجمة أمنية قريبة، يفرضها تقدم العلاقات بين السلطة والإدارة الأميركية وتوجهات

السياسة الأميركية في المنطقة ككل، وأن فوزاً في الانتخابات ومشاركة في الحكم ستمنع هذه الهجمة؛ والثانية، أن حماس باتت القوة الرئيسية في الساحة الفلسطينية وأن من حقها أن تكون الطرف الرئيس في الحكم وأن تشارك بالتالي في تحديد جدول الأعمال الفلسطيني. المشكلة أن حماس لم تعمل على تحديد المهمات المطروحة على الحركة الوطنية الفلسطينية خلال المرحلة بعد الفوز في الانتخابات، ولم تقدم رؤية واضحة لتصورها حول إمكانية الجمع بين المشاركة في جسم السلطة والتصدي للمهمات الملقاة على كاهل القوى الوطنية والإسلامية الفلسطينية. ليس ثمة شك في حق حماس السعي إلى المشاركة في السلطة، بغض النظر عن أسس الشرعية التي تستند إليها سلطة الحكم الذاتي؛ إذ أن حماس لم تكن تستطيع الاستمرار في تمثيل قطاع واسع من الشعب بدون أن تكون في موقع يسمح لها برعاية مصالح هذا القطاع. هذا، وقد أصبحت سلطة الحكم الذاتي أمراً واقعاً. ولكن القضية الوطنية ككل كانت، وما تزال، تواجه مهمات ملحة أكبر، أبرزها الجدار، تهويد القدس، تقطيع أوصال الضفة الغربية، وتوسع نطاق الاستيطان اليهودي فيها منذ توقيع اتفاقية أوسلو.

والحقيقة أن لا حكومة حماس، ولا الجهاد وقوى المقاومة الأخرى، تحركت بجدية كافية للتعامل مع المهمات الوطنية، وظلت المواجهة مع الاحتلال محكومة بردود الفعل. بكلمة أخرى، لم تستطع حماس إيجاد صيغة توفق بين متطلبات وشروط المشاركة في حكومة سلطة الحكم الذاتي وحمل أعباء المسألة الوطنية؛ بل إن تشكيل حكومة حماس تم بتسرع نسبي، وبدون إعطاء وقت كاف لتشكيل حكومة وحدة وطنية، كان يمكن أن تخلص

الفلسطينيين من الكثير من صعوبات وأعباء المقاطعة الدولية والعربية وتؤسس للمشاركة السياسية على أسس قوية. وبدا لبعض الوقت أن حماس تقدم المشاركة في الحكم على التصدي للقضية الوطنية، ليس فقط على مستوى السياسات، بل أيضاً على مستوى الثقافة والخطاب.

بعد أسابيع قليلة فقط على تشكيل حكومة حماس، لم يعد خافياً أن الوضع الناجم عن الانتخابات التشريعية لا يمكن تنظيمه بدون حكومة وحدة وطنية. وفي الوقت الذي كان الوفد الأمني المصري في قطاع غزة يحاول تهدئة الأوضاع، ولجنة الحوار الوطني تحاول التوصل إلى صيغة للتفاهم حول حكومة وحدة وطنية تقبل بها حماس والرئيس عباس، كان السجين الفتحاوي البارز مروان البرغوثي يعمل على جمع سجناء بارزين آخرين من كافة التنظيمات الفلسطينية في سجن هداريم. وفي مطلع مايو/ أيار توصل السجناء إلى وثيقة للتفاهم الوطني، بصيغة فتحاوية، رحب بها عباس وأبدت قيادة حماس تحفظاً على بعض بنودها، خصوصاً تلك المتعلقة بالتزام الاتفاقات الدولية والمبادرة العربية.[15] أدى تباين المواقف من الوثيقة إلى مزيد من التأزم في العلاقة بين الرئيس ورئيس وزرائه، وفاقم من حالة التوتر قيام القوات الإسرائيلية بحملة اعتقالات واسعة طالت عشرات عناصر حماس ونوابها في الضفة الغربية، بعد قيام قوات القسام ومجموعتين أخريين بعملية "الوهم المتبدد" في حزيران/ يونيو، التي انتهت بوقوع جندي إسرائيلي أسيراً لدى المهاجمين الفلسطينيين. في النهاية، توصلت لجنة الحوار الوطني إلى اتفاق حول صيغة جديدة لوثيقة التفاهم الوطني، أبدت فيها حماس مرونة جزئية تجاه البند محل الإشكال، الذي أصبحت صياغته: "وضع خطة فلسطينية للتحرك السياسي الشامل، توحد

الخطاب السياسي الفلسطيني على أساس الأهداف الوطنية الفلسطينية، كما وردت في هذه الوثيقة وقرارات الشرعيتين العربية والدولية المنصفة لشعبنا..."[16]

بيد أن الاتفاق على وثيقة التفاهم الوطني لم يضع حداً للخلافات بين الرئيس وقيادة حماس، واصطدم البحث عن حكومة وحدة وطنية بسلسلة لا آخر لها من المشكلات المتعلقة بتوزيع الحقائب الوزارية، بخطاب التكليف، وببرنامج الحكومة. اعتقد الرئيس عباس وعدد من مستشاريه أن حكومة حماس تسير نحو الانهيار، ولم يبد رغبة حقيقية في التوصل إلى حل سريع. وسرعان ما اتضح أن التفاؤل الذي أحاط بالاتفاق على وثيقة التفاهم الوطني كان مبالغاً فيه، وتصاعدت حالة التدهور الأمني في قطاع غزة، لتحصد أرواح العشرات من أبناء فتح وحماس أو من المواطنين الأبرياء.

خلال شهري يوليو/ تموز وأغسطس/ آب، هدأت الأوضاع الأمنية والسياسية قليلاً على خلفية من الحرب الإسرائيلية على لبنان وحزب الله. ولأن الحرب أشرت إلى مزيد من الانقسام العربي بين من وقفوا إلى جانب حزب الله أو من تعاطفوا معه (مثل سورية وحركتي حماس والجهاد)، ومن حمل الحزب مسؤولية اندلاع الحرب (مثل مصر والسعودية والأردن)، فقد بدا كأن نجاح إسرائيل في توجيه ضربة مؤلمة لحزب الله لن تؤدي إلى تقرير مصير الأزمة اللبنانية وحسب، بل وإلى تغيير المناخ الاستراتيجي في المنطقة ككل. ولعل هذا ما قصدته وزيرة الخارجية الأميركية عندما رفضت القيام بمطالبة إسرائيل بوقف إطلاق النار، واصفة معاناة اللبنانيين بأنها "مخاض شرق أوسط جديد". انتهت الحرب بقرار مجلس الأمن الدولي 1701، الذي وفر

لإسرائيل وجوداً دولياً إضافياً في الجنوب اللبناني بصلاحيات أعلى من الوجود الدولي السابق، الذي كانت مهماته تقتصر على الرقابة وحسب. ولكن الضغط الأميركي لصالح الدولة العبرية في مجلس الأمن لم يستطع إخفاء الهزيمة التي تعرض لها الجيش الإسرائيلي في الجنوب اللبناني. وبدلاً من أن تؤدي الحرب إلى تغيير المناخ الاستراتيجي في المنطقة لصالح التوجهات الأميركية – الإسرائيلية، فقد أدت إلى تعزيز هائل في معنويات حزب الله والقوى المؤيدة له. في لبنان، تعمق الانقسام؛ وفي فلسطين، اعتبرت حكومة حماس أن انتصار حزب الله هو انتصار لها أيضاً، أو على الأقل لما تمثله.

لم تستطع الوساطات العربية، القطرية والمصرية، في إيصال الطرفين الفلسطينيين إلى اتفاق. وقد شهد اكتوبر/ تشرين أول تصاعداً في حدة الاشتباكات بين القوات التابعة لحماس وحكومتها وتلك التابعة للأجهزة الأمنية أو جناح فتح المرتبط بمحمد دحلان. وبانفجار الوضع الأمني، وقيام وزيرة الخارجية الأميركية بإبلاغ الرئيس عباس بأن واشنطن غير معنية بوثيقة التفاهم الوطني الفلسطيني، لم يعد عباس يبدي اهتماماً كبيراً بالوثيقة. ومنذ نهاية اكتوبر/ تشرين أول قطع الرئيس ما تبقى من صلات مع رئيس حكومته، إسماعيل هنية.[17] وقد تبلور موقف الرئيس عباس في خطاب صاخب ألقاه أمام اجتماع للمجلس التشريعي في 16 ديسمبر/ كانون أول 2006، أعلن فيه قراره إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية مبكرة. وبالرغم من الدفاع المستميت الذي قدمه مستشارو عباس، فقد كان الجميع يدرك أن الرئيس لا يملك صلاحية حل المجلس التشريعي، وأن الطريق الوحيد للخروج من الأزمة الفلسطينية الداخلية هو تفاهم حقيقي وجاد بين قطبي الأزمة

الرئيسين: قيادة السلطة وحركة حماس. ما أضعف موقف عباس في الدعوة لانتخابات مبكرة، كان ضعف التأييد العربي الرسمي لهذه الدعوة، لاسيما من مصر، الجهة العربية الرئيسية المعنية بالوضع الفلسطيني الداخلي. والحقيقة أن الموقف المصري ظل منذ ما بعد الانتخابات التشريعية غير واضح تماماً. فمن ناحية، حافظت القاهرة على اتصالاتها التقليدية الوثيقة بقيادتي حماس في الداخل والخارج. ولكن حكومة هنية لم تلق ترحيباً يليق بها من نظيرتها المصرية؛ وكأن القاهرة لم تكن ترغب في استفزاز الإدارة الأميركية، أو أنها لم تكن تريد إسباغ شرعية عربية كاملة على حكومة تقودها حماس. ظل المسؤولون المصريون في غزة والقاهرة يعملون بجد على محاصرة التدهور الأمني، وكانوا يعرفون بالتأكيد حقيقة توازن القوى بين فتح المنقسمة على نفسها وأجهزة السلطة الأمنية، من ناحية، وحركة حماس والقوات الموالية لها، من ناحية أخرى. ولذا، فإن التوجه الأساسي للسياسة المصرية كان العمل على أن تتوصل الأطراف الفلسطينية المختلفة إلى تفاهم وطني. وليس حتى بداية العام التالي، 2007، عندما ظهرت بوادر خطة أميركية أمنية للتعامل مع الوضع الفلسطيني، أن برزت مؤشرات على انحياز القاهرة لمشروع إطاحة حماس من الحكومة الفلسطينية.

في يناير/ كانون ثاني 2007، أخذت الاشتباكات في قطاع غزة طابعاً حاداً ومنظماً وأكثر بشاعة. أعلنت الإدارة الأميركية عن تخصيص86.4 مليون دولار لإعادة بناء الأجهزة الأمنية الفلسطينية، تحت إشراف المبعوث الأمني الأميركي الجنرال كيث دايتون. في رام الله، أصدر الرئيس عباس مرسوماً ينص على عدم شرعية القوة التنفيذية، التي شكلتها حكومة حماس في قطاع

غزة، وفي مهرجان لإحياء ذكرى انطلاقة فتح في مدينة غزة، وجه دحلان تهديدات سافرة لحركة حماس.[18] لم تتوقف الوساطات الفلسطينية والعربية، التي اتفقت جميعها على أن المخرج يتمثل في تشكيل حكومة وحدة وطنية؛ ولكنها لم تحقق نجاحات تذكر. وفي نهاية يناير/ كانون ثاني، قام الرئيس عباس بزيارة لدمشق، اجتمع خلالها بالرئيس بشار الأسد وكبار المسؤولين السوريين، ومن ثم برئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل. وفي حين بدا وكأن لقاءات دمشق حققت تقدماً ملموساً، طرح الوفد الأمني المصري في غزة مبادرة لوقف العنف. ولكن سرعان ما فوجئت الأطراف المختلفة بإعلان مسؤولي السلطة الأمنيين في القطاع عن اكتشاف مؤامرة لاغتيال عباس أعدت لها حماس بحفر أنفاق قرب مقره بمدينة غزة.[19] أنكرت حماس الاتهام الموجه إليها، جملة وتفصيلاً، ولكن اللغة التي استخدمها الرئيس في أحاديثه بعد ذلك أظهرت اقتناعه بوجود تلك المؤامرة بالفعل. وبينما تلبدت أجواء العلاقة من جديد بين الحكومة والرئيس وبين حماس وأجهزة السلطة الأمنية، طرح العاهل السعودي، الملك عبدالله، مبادرته، التي تضمنت دعوة الطرفين الفلسطينيين المتصارعين إلى مكة.

عقد مؤتمر مكة بين 6 و9 فبراير/ شباط 2007، بحضور عباس ودحلان وقيادات فتحاوية أخرى، وخالد مشعل وإسماعيل هنية وقيادات حمساوية أخرى. وقد توصل الطرفان إلى اتفاق عرف بـ "إعلان مكة"،[20] الذي أكد حرمة الدم الفلسطيني وتضمن تفاهماً تفصيلياً على تشكيل حكومة وحدة وطنية، وعلى توزيع الحقائب في هذه الحكومة، وعلى بيان التكليف الذي سيوجهه الرئيس عباس إلى رئيس حكومته. عكس الاتفاق مرونة كبيرة من

جانب حماس؛ فبالرغم من أنه أكد تولي هنية رئاسة حكومة الوحدة الوطنية، فقد أقر توزيع حقائب الوزارات الرئيسية على شخصيات مستقلة، كما حمل قبولاً صريحاً من حماس بدولة فلسطينية على حدود 1967 (ولا يمكن اعتباره موقفاً جديداً، على أية حال)، وصيغة وسطية لتوضيح موقف الحكومة من القرارات الدولية والعربية المتعلقة بالقضية الفلسطينية التي تقبلها منظمة التحرير وتبني عليها قيادة السلطة تحركها السياسي. خلال الأيام العشرة التالية، شكل هنية حكومة الوحدة الوطنية (التي شملت القيادي والنائب الفتحاوي، عزام الأحمد، نائباً لرئيس الحكومة؛ كما شملت عدداً من المستقلين)، وحصلت الحكومة الجديدة على ثقة المجلس التشريعي، وسط أجواء تفاؤل وأمل فلسطينية شعبية واسعة. ولكن لا على الصعيد الأمني، ولا على صعيد مواقف الرئيس من حكومته، بدا أن الأوضاع تغيرت كثيراً. كما كان عباس موزعاً قبل الانتخابات بين عقدها في موعدها أو تأجيلها، كذلك أصبح موقفه من الحكومة بعد فوز حماس في الانتخابات. لم يكن الرئيس الفلسطيني يريد انهياراً أمنياً شاملاً، ولكنه لم يكن قادراً على تجاهل الموقف الأميركي السلبي (والأوروبي، بدرجة أقل) من حكومة تقودها حماس. وبعد أن أبلغته وزيرة الخارجية الأميركية أن واشنطن غير معنية باتفاق مكة، وأنها ستواصل مقاطعتها لحكومة الوحدة الوطنية، بدأ عباس يميل إلى المعسكر الداعي إلى إخراج حماس من جسم سلطة الحكم الذاتي، ولو بالقوة.

في مطلع مارس/ آذار، وقبل أن يجف حبر اتفاق مكة، أعلن الرئيس عباس تعيين محمد دحلان مستشاراً لشؤون الأمن القومي؛ بمعنى تسليمه ملف القوى الأمنية الفلسطينية بالكامل.[21] وبالنظر إلى مواقف دحلان المعلنة من

حماس، والدور الذي يلعبه جهاز الأمن الوقائي الموالي له في الصدامات المسلحة في قطاع غزة، فقد كان طبيعياً أن تستشعر حماس الخطر. أعلنت حماس معارضة قرار الرئيس على أسس دستورية، كون دحلان نائباً في المجلس التشريعي ومن المفروض أن لا يتسلم موقعاً أمنياً تنفيذياً. ولكن عباس لم يتراجع. في منتصف إبريل/ نيسان، نشرت صحيفة هآرتس الإسرائيلية تقريراً حول ما أسمته بـ "خطة دايتون"،[22] التي يفترض أنها تحمل تصور الجنرال الأميركي المشرف على الأوضاع الأمنية الفلسطينية لكيفية إعادة بناء أجهزة سلطة الحكم الذاتي الأمني وتأهيلها لمواجهة قوة حماس المتصاعدة.

خلال الشهر التالي، تدهورت الأوضاع الأمنية في قطاع غزة بتكرار الصدام بين عناصر الأجهزة الأمنية، لاسيما الأمن الوقائي، وعناصر القوة التنفيذية. وسرعان ما انفجرت أوضاع فتح الداخلية في القطاع عندما وجه القيادي الفتحاوي أحمد حلس أصابع الاتهام إلى جناح انقلابي في فتح. لم تجد محاولات الوفد الأمني المصري في القطاع نفعاً في محاصرة التدهور الأمني، وقد تحولت الصدامات خلال الأيام العشرة الأولى من يونيو/ حزيران إلى اشتباكات واسعة ودموية، طالت الجامعات والمساجد. وفي 11 يونيو/ حزيران، تعرض مكتب رئيس الوزراء في مدينة غزة لاعتداء مسلح، فيما أصدرت مركزية فتح بياناً غير مسبوق شنت فيه هجوماً حاداً على حركة حماس.[23] ولكن ما إن حل مساء 15 يونيو/ حزيران حتى كانت القوات الموالية لحماس قد حسمت الوضع نهائياً لصالحها في كافة أنحاء القطاع. في أغلب الحالات، تسلمت قوات حماس مواقع السلطة الرئيسية بلا قتال، بينما ترك قادة الأجهزة الأمنية قواتهم ومراكز عملهم، وفروا عبر الحدود إلى مصر،

أو سمحت لهم السلطات الإسرائيلية بالذهاب إلى الضفة الغربية عن طريق المعابر الإسرائيلية. في حالات أخرى، لاسيما في معركة السيطرة على مقر قيادة الأمن الوقائي، سقط العشرات من الطرفين في قتال نظر إليه أغلب الفلسطينيين باعتباره حلقة مؤلمة في تاريخ نضالهم الوطني.

من المنظور السياسي المباشر، كان تفاقم الأزمة الفلسطينية، ومن ثم حسم حماس العسكري للوضع في قطاع غزة، تعبيراً بالغاً عن انهيار اتفاق مكة، الذي ولد ضعيفاً على أية حال. فبالرغم من المساندة العربية عموماً للاتفاق، فإن القاهرة لم تخف امتعاضها من تولي السعودية شأناً اعتبر على نطاق واسع من شؤون مصر الخاصة. من ناحية أخرى، لم تستطع السعودية تسويق الاتفاق دولياً أو الدفاع عنه في مواجه المعارضة الأميركية، ولم تتخذ إجراءات عربية عملية لكسر الحصار المالي على الفلسطينيين. ومن ناحية ثالثة، كان ثمة قوة نافذة داخل السلطة الفلسطينية وفي حركة فتح لم تقبل مطلقاً بمشاركة حماس في جسم السلطة الفلسطينية، ورأت في هذه المشاركة خطوة أولى نحو تغيير بنية الطبقة السياسية المسيطرة كلية. مشكلة هذه الدوائر أن توازن القوى الداخلي كان قد أفلت من يدها منذ زمن، وفي حين أنها خسرت الانتخابات بجدارة، فإنها لم تكن قادرة على فرض إرادتها العسكرية على مجمل الوضع الفلسطيني. ولكن الحسم العسكري في قطاع غزة لا يعني أنه حسم الموقف السياسي الوطني لصالح حماس.

بين مؤتمر مكة في فبراير/ شباط والحسم العسكري في قطاع غزة في يونيو/ حزيران، أخذت الأخطاء المتراكمة في الارتداد على الساحة الفلسطينية السياسية وعلى دور وموقع حماس الوطني. كان من الممكن، مثلاً، إعطاء مؤتمر

مكة طابعاً وطنياً بالإصرار على مشاركة القوى الفلسطينية الأخرى، ولكن اقتصار المؤتمر على فتح (السلطة) وحماس أظهره كمؤتمر للاتفاق على تقاسم النفوذ والحكم بين الطرفين. قد تكون التنظيمات الفلسطينية خلاف حماس وفتح صغيرة بالفعل، ولكن اعتبارات الإجماع الوطني لا تقاس بالحجم التنظيمي فقط، بل والتأثير الإعلامي والسياسي أيضاً؛ وفي أحيان كثيرة من تاريخ الشعوب لا تقل الدلالات الرمزية عن دلالات الواقع الملموس. التباعد الذي أسسه اتفاق مكة بين حماس والتنظيمات الأخرى المختلفة، من ناحية، وما مثله الاتفاق من استفزاز للدور المصري، من ناحية أخرى، أضعف مواقع حماس العربية عشية عملية الحسم في قطاع غزة. ولا ينبغي تجاهل وقع عملية الحسم على مجمل النظام العربي الرسمي، الذي وجد نفسه أمام حالة غير مسبوقة من انتصار إسلامي مسلح (وإن كان جزئياً) على مؤسسة حكم رسمية (وإن كانت لا تمتلك شروط الدولة). إضافة إلى هذا كله، فإن عملية الحسم صاحبتها ممارسات فعلية وتصرفات رمزية شككت في مؤهلات حماس لقيادة المشروع الوطني، ابتداءاً من عمليات قتل ثأري غير شرعية وغير قانونية، وتقديم الانتصار على الأجهزة الأمنية باعتباره انتصاراً عقائدياً، وقيام قناة الأقصى ببث خطاب تعبوي ديني، واختفاء العلم الفلسطيني عن المواقع التي سيطرت عليها حماس لعدة أيام، إلى تصوير الاشتباكات باعتبارها صراعاً بين الإسلام والكفر. منذ الاشتباكات السابقة على مؤتمر مكة، لم يعد هناك شك في مقدرة حماس على الحسم العسكري في قطاع غزة. وعندما أخذ قرار الحسم مع الأجهزة الأمنية في قطاع غزة، لم توضع العملية في إطار وطني بحت، يجعل من حماس وريثة لنضال وطني طويل، من الحاج أمين الحسيني إلى ياسر

عرفات، وحارسة لوحدة الشعب واتجاه بوصلته النضالية؛ بل كان أقرب إلى صراع فصائلي على الحكم.

بيد أن الحسم العسكري في قطاع غزة وما نجم عنه من انقسام فلسطيني كبير لا يجب أن ينظر إليه باعتباره حدثاً غير مسبوق في تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية، أو أنه جاء نتيجة لمخطط انقلابي. شهد التاريخ الفسطيني حدثين انقساميين لا يقلا خطورة عن أحداث يونيو/ حزيران 2007، إن لم يفوقا تلك الأحداث: تمثل الأول في انقسام الجسم الفلسطيني خلال الشهور الأخيرة من ثورة 1936–1939، عندما تحالف قطاع واسع من معسكر النشاشيبيين مع الاحتلال البريطاني ضد الثوار ومعسكر المفتي الحاج أمين الحسيني. وقد ساهم ذلك الانقسام، الذي شهد اشتباكات دموية وحوادث اغتيال متعددة، مساهمة مباشرة في إخماد الثورة. أما الانقسام الثاني فقد تمثل في تحالف جزء من قادة فتح العسكريين وبعض من مثقفيها، إلى جانب الجبهة الشعبية – القيادة العامة، مع سورية لطرد القوات الموالية لياسر عرفات من لبنان في انشقاق فتح الدموي في 1983. في كلتا الحالتين، كان ثمة خلافات سياسية عميقة وتدبير وتخطيط سبقا الانقسام الفلسطيني.[24] خلف أحداث غزة 2007، كان هناك بالتأكيد خلاف سياسي جوهري، وصراع مصالح ونفوذ، لكن انفجار الانقسام بالطريقة التي انفجر فيها لم يكن مخططاً من أي من طرفي الصراع. والأرجح أن ما ذكره دحلان في مقابلته مع معد تقرير "فانتي فير" الأميركية كان صحيحاً؛[25] بمعنى أن دحلان وقادة الأجهزة الأمنية في قطاع غزة قدروا أن هزيمة حماس عسكرياً كان هدفاً غير ممكن التحقق، وأنهم أرادوا بهجماتهم المتكررة على القوات الموالية لحماس خلق انطباع وهمي بقوتهم. المشكلة في

هذا التصور للأمور لم يكن في فقدانه البعد الأخلاقي وحسب، بل وأيضاً في فقدانه أي مستوى من الكفاءة الاستراتيجية. سفك الدماء لمجرد صنع انطباع وهمي في صراع داخلي لم يكن له من مسوغ، بل كان عملاً غير أخلاقي بلاشك. ولكنه عبر عن سذاجة استراتيجية كذلك؛ فقد كان من البديهي أن يأخذ مخططو نهج الاشتباكات رد فعل حماس على الفوضى الدموية المصطنعة (والإصرار على تقويض حكومة الوحدة الوطنية) في الحساب. وقد جاء رد فعل حماس كما هو معروف بالحسم العسكري.

بالنسبة إلى حماس، ما ساعد على تخفيف وقع الأبعاد السلبية لعملية الحسم العسكري في القطاع، فلسطينياً وعربياً، أن الرئيس عباس سارع بعد هزيمة الأجهزة الأمنية إلى القيام بانقلاب دستوري على مجمل الأسس التي يرتكز إليها نظام سلطة الحكم الذاتي، وإلى إدارة ظهره كلية تقريباً للمطالب العربية الرسمية بالحوار الفلسطيني الداخلي، لاسيما تلك الصادرة من القاهرة والرياض. أعلنت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير قراراً بإقالة حكومة هنية، إعلان حالة الطوارىء، تشكيل حكومة انفاذ حالة الطوارىء، وإجراء انتخابات مبكرة.[26] ونظراً لأن القانون الأساسي الفلسطيني، الذي هو بمثابة دستور للحكم الذاتي في الضفة والقطاع، لا يشرع لأغلب هذه الإجراءات، فقد نظر رئيس الوزراء هنية إلى أن القرارات غير شرعية، واعتبر حكومته ما تزال قائمة كحكومة تسيير أعمال. كلف الرئيس عباس الاقتصادي سلام فياض، الذي يحظى بتأييد أميركي وأوروبي، رئيساً لوزراء حكومة الطوارىء. وقد سارع الأخير إلى تشكيل حكومة من التكنوقراط والنشطين السياسيين السابقين، لاسيما من الموالين لياسر عبد ربه، نائب رئيس اللجنة التنفيذية. في

22 يونيو/ حزيران. وبعد أن أدرك الرئيس عباس صعوبة السيطرة على المجلس التشريعي، أصدر مرسوماً يلغي فقرة في القانون الأساس تنص على ضرورة موافقة المجلس على أية تعيينات وزارية.[27] بذلك، كان الرئيس قد أكمل انقلاباً مدنياً على أسس النظام الذي يرأسه. وكما كان الرئيس قد عمل على إحياء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير كمصدر شرعية مواز للمجلس التشريعي والحكومة على السواء، فقد سارع إلى إحياء المجلس المركزي للمنظمة كمؤسسة تشريعية بديلة بالكامل عن المجلس التشريعي.

تعرضت المؤسسات المدنية والخيرية وصناديق الزكاة المشكوك بصلاتها مع حركة حماس، أو التي يديرها إسلاميون، في الضفة الغربية لحملة أمنية منظمة. اعتقل العشرات من مؤيدي حماس والجهاد، وأغلقت مدارس وروضات أطفال وجمعيات خيرية ومراكز خدمات اجتماعية وصحية. وأعطيت هذه الإجراءات صبغة قانونية بصدورها عن قرارات لوزارة فياض. وقد أطلقت حكومة فياض حملة واسعة للقضاء على مجموعات المقاومة المسلحة في الضفة الغربية، بما في ذلك تلك الموالية لحركة فتح. أصدرت حكومة فياض قراراً بإنهاء الجماعات المسلحة، وعرضت إغراءات مالية لكل من يسلم سلاحه؛ بينما وعدت بالحصول على عفو إسرائيلي عن العناصر المطاردة من القوات الإسرائيلية. بعض من الإجراءات التي اتخذت في الضفة الغربية تم عبر ادعاء خشية إدارة رام الله من قيام حماس بالسيطرة على الضفة كما سيطرت على القطاع، ولكن بعضها الآخر عكس توجهاً حثيثاً لاستجابة رام الله لشروط التفاوض الإسرائيلية – الأميركية بقيام سلطة الحكم الذاتي بالتحكم الأمني في المناطق الخاضعة لها. وفي سياق تحضيرات السلطة لمستقبل

غير واضح المعالم، اعتمد الرئيس الفلسطيني قانوناً انتخابياً جديداً في مطلع سبتمبر/ أيلول، ألغى ثنائية العملية الانتخابية بقصرها على التمثيل النسبي للقوائم، واشترط التزام المرشح للانتخابات ببرنامج وسياسة منظمة التحرير الفلسطينية.[28]

ما بعد الانقسام

لم يكن من السهل، بالطبع، تجاهل الأخطار التي يمكن أن تنجم عن انفصال سياسي بين الضفة والقطاع؛ ولكن المرجح أن الرئيس الفلسطيني تعرض لضغوط أميركية وإسرائيلية كبيرة من أجل إبقاء حالة القطيعة مع حماس، ومع قطاع غزة كذلك. ولكن عباس فاجأ كافة الأطراف المعنية عندما أطلق في الأسبوع الأول من يونيو/ حزيران 2008 دعوة إلى بدء حوار فلسطيني وطني شامل، يعالج كافة الملفات الفلسطينية العالقة، بما في ذلك القطيعة و الانقسام بين الضفة والقطاع. أثارت الدعوة أجواءً من التفاؤل بالنظر إلى أن قلة فقط في الساحة السياسية الفلسطينية تجد مصلحتها في حالة الانقسام المستمرة منذ عام كامل بين غزة ورام الله. خلال الأيام القليلة التالية لصدور تصريح الرئيس الفلسطيني، تصاعدت الآمال وتراجعت طبقاً لردود الفعل العربية والدولية. ثم جاءت جولة عباس العربية، التي بدأت بزيارة الرياض والقاهرة، وتوكيد كل من قيادة السلطة وقيادة حماس على دور مصر المركزي في إدارة عجلة الحوار الوطني المرتقب، لتشير إلى أن الأمور في طريقها إلى التحرك، وإن ببطء. السؤال الهام هو لماذا أخذ عباس مثل هذه الخطوة وفي هذا الوقت بالذات.

منذ سيطرة حماس على قطاع غزة في يونيو/ حزيران 2007، قاوم الرئيس عباس كل دعوة فلسطينية أو عربية للحوار الوطني ومحاولة العمل على تفاهم ينهي الانقسام الفلسطيني الداخلي، بما في ذلك الدعوات من داخل حماس أو من أطراف فتحاوية. وحتى الرياض، والقاهرة على وجه الخصوص، كانتا ترغبان في أن لا تستمر حالة الانقسام وأن لا تتحول إلى أمر واقع. ولأن القاهرة والرياض تمثلان قوة الدعم العربية الرئيسة للسلطة الفلسطينية ولقيادة عباس، فإن عجزهما عن إطلاق عملية المصالحة أشار إلى أن العقبات لم تزل كبيرة، والجانب الأكبر من هذه العقبات تعلق بالموقف الأميركي - الإسرائيلي. فقد واجهت السياسة الأميركية خلال 2005-2006 نكستين متتاليتين في منطقة المشرق العربي، إلى جانب الأزمة العراقية المستحكمة: أولها، كان فوز حماس في الانتخابات الفلسطينية، وثانيها الهزيمة الإسرائيلية في الحرب على لبنان. في 2007، حاولت الإدارة الأميركية استيعاب النكستين، ومن ثم فرض التراجع على خصومها العرب. وعندما أجهض مشروع إطاحة حكومة حماس، تحولت سياسة الاستيعاب إلى المحافظة على الانقسام الفلسطيني الداخلي ومحاصرة غزة. أما الجانب الإسرائيلي فقد رحب بالانقسام بين غزة ورام الله لأن فيه إضعافاً للطرفين؛ ورحبت به الدوائر الفلسطينية المعادية لحماس لأنها اعتقدت أنه سينتهي بثورة شعبية في غزة تضع نهاية لحركة حماس، أو تؤدي إلى إضعافها على الأقل. أما السلطة الفلسطينية، فقد قدمت لها وعود كبيرة بالتوصل إلى اتفاق سلام فلسطيني – إسرائيلي قبل نهاية 2008. وبالرغم من تردد العواصم العربية الرئيسية، وانتقاداتها المعلنة ونصف المعلنة لإطار أنابوليس، فقد أقتنعت على هذا النحو أو ذاك، بدعم عباس والمفاوضات التي يجريها وخيار الانقسام الفلسطيني

ومحاصرة غزة، أو السكوت على هذا الخيار، مقابل إيجاد حل نهائي للمسألة الفلسطينية قبل اختتام ولاية الرئيس بوش.

بيد أن النتائج لم تأت كما ترغب الأطراف المختلفة، بل وأثارت أسئلة كبرى حول مصداقية سياسة الانقسام/ الحصار/ السلام، ليس فقط في الساحة الفلسطينية ولكن أيضاً في المجال العربي المشرقي ككل. أخفق الحصار في فرض الاستسلام على قطاع غزة؛ وبالرغم من الضغوط الاقتصادية والاجتماعية الهائلة، ومن الضغوط العسكرية الإسرائيلية التي لم تنقطع عن نشر الموت والدمار، كانت الانتفاضة الوحيدة التي يشهدها القطاع هي الانتفاضة ضد الحصار. لا القوى الدولية، لا الأنظمة العربية، ولا الطبقة الفلسطينية السياسية، فهمت المزاج الشعبي الفلسطيني. ولكن الأمور لم تتوقف عند إخفاق سياسة الحصار، بل ورافق هذا الإخفاق تراجع حثيث في أفق الوعود التي أطلقت قبل وأثناء مؤتمر أنابوليس. ثمة من رأى أن القبول العربي – الفلسطيني بعملية سلام لا مرجعية دولية لها سوى مرجعية الوساطة الأميركية كان خياراً محفوفاً بالأخطار منذ البداية. وهذا صحيح بالتأكيد، ولكن حتى الوعود التي أطلقتها واشنطن أخذت في التبدد. ومع بداية صيف 2008، وعدم تبلور أي اتجاه أميركي للضغط على الإسرائيليين، واقتراب إدارة الرئيس بوش من محطة الأفول، بدأ عباس يدرك صعوبة التوصل إلى اتفاق سلام.

من جهة أخرى، واجهت الإدارة الأميركية عثرات كأداء في ثلاثة مواقع أخرى بالغة الحساسية من المشرق العربي. فقد أثبت النظام السوري أنه أقدر على البقاء مما كان يظن قبل عام أو عامين، وسرعان ما فاجأ العرب

والأميركيين بفتح خط تفاوضي مع الإسرائيليين عن طريق تركيا، بدون أن يخرج عن ثوابته التفاوضية المعروفة. وبغض النظر عن دوافع الطرفين الحقيقية من فتح هذا الخط التفاوضي، فليس ثمة شك أن المفاوضات مع سورية تؤشر إلى انحسار الجدية الإسرائيلية في التفاوض مع الفلسطينيين. وفي لبنان، وبالرغم من تفاقم الأزمة الداخلية خلال شهر مايو/ آيار 2008، فقد أسفر تصاعد الأزمة عن حل في مباحثات الدوحة، ولو جزئي ومؤقت، سمح بانتخاب رئيس للجمهورية والاتفاق على حكومة تآلف وطني. وفي العراق، بدأ المقترح الأميركي لاتفاقية تنظيم العلاقات الأميركية – العراقية طويلة المدى في مواجهة معارضة شعبية واسعة النطاق، عززتها ضغوط إيرانية معلنة على حكومة المالكي لرفض الاتفاق. المهم في كل هذه الحالات أن الدور الأميركي الشرق أوسطي أظهر تراجعاً ملموساً؛ إذ أن ثمة شواهد على أن واشنطن فوجئت بحجم الوساطة التركية في المفاوضات السورية – الإسرائيلية، كما أن اتفاق الدوحة كان في جوهره انعكاساً لرغبة لبنانية وإرادة عربية. وبالرغم من الوجود العسكري الهائل في العراق، تبدو واشنطن وكأنها مجبرة على أخذ المعارضة الشعبية الوطنية والضغوط الإيرانية في الاعتبار، بعد أن كانت في موقع صاحب القرار المتفرد في الشأن العراقي.

لم يكن من الصعب على القيادة الفلسطينية رؤية جملة المتغيرات المتلاحقة، وقد وصلت إلى قناعة بأن قبولها بحالة الانقسام لم يعد مسوغاً، لا على صعيد عملية التفاوض، ولا على صعيد البقاء الفلسطيني الوطني. استمرار الانقسام بدون ثمن تفاوضي هو في الحقيقة دفع بسياسة الرئيس عباس نحو الانهيار الكلي. وربما قدر الرئيس عباس أن الدعوة للحوار ستفيد

في كلا الحالتين؛ فمن ناحية، تمثل الدعوة وسيلة ضغط على واشنطن وعلى الجانب الإسرائيلي لدفع عملية التفاوض المتعثرة إلى الأمام، ومن ناحية أخرى، تحفظ له خيار التوصل إلى مصالحة وطنية حقيقية في حال أخفق المسار التفاوضي. بيد أن المشكلة لم تكن في جدية الدعوة وحسب، بل في تصور كل من الطرفين الفلسطينيين لمادة الحوار الوطني ومسائله، وللتحولات المتسارعة والملموسة في الساحة الوطنية الفلسطينية.

على المدى القصير، يمكن رؤية جملة من الإشكاليات، أهمها بلاشك يتعلق بالموقف الأورو-أميركي، الذي يعبر عنه أحياناً من خلال اللجنة الرباعية، والذي يعمل باتجاه إبقاء حالة الانقسام من خلال وضع شروط تعجيزية على حماس. من ناحية أخرى، يعكس إصرار الرئيس عباس على ضرورة تراجع حماس عن "انقلابها" وإعادة الأجهزة الأمنية إلى القطاع تصورات غير واقعية للحوار الوطني. إن كان مطلب "التراجع" شرطاً للحوار، فمن الصعب انطلاق هذا الحوار ابتداءاً، بعد أن أكدت حماس، ومعها عدد من القيادات والتنظيمات الفلسطينية الأخرى، أن الحوار الوطني لابد أن ينطلق بلا شروط مسبقة. كما أن الدعوة إلى "تراجع" إدارة حماس في القطاع عن مجمل الإجراءات التي اتخذتها بعد السيطرة على القطاع، بدون إشارة إلى تراجع إدارة رام الله عن الإجراءات التي تعهدتها، ينم عن مقاربة غير عادلة وغير متوازنة للملف الوطني. الأوضاع في قطاع غزة لن تعود إلى ما كانت عليه، ليس لأن حماس لا تريد وحسب، بل لأن أهالي القطاع يرفضون ذلك أيضاً. وليس ثمة شك في أن عودة القيادة الفلسطينية إلى مطالبها السابقة بضرورة الموافقة على كافة الاتفاقات التي وقعت عليها منظمة التحرير،

والإقرار بأن المنظمة في صيغتها الحالية هي الممثل الشرعي والوحيد، سيشكل حجر عثرة كبير في طريق الحوار. الأكثر واقعية وعقلانية، ربما، إطلاق عملية الحوار على مرحلتين: تعالج الأولى ما نجم عن حال الانقسام في المنطقتين، ليس فقط على صعيد مؤسسات السلطة، ولكن أيضاً على صعيد القرارات ذات الطابع الدستوري والقانوني التي استهدفت العزل والتضييق السياسي، في صورة مباشرة وغير مباشرة. وتعالج المرحلة الثانية كيفية التوصل إلى اتفاق حد أدنى بين كافة القوى والاتجاهات الفلسطينية حول إطار مرجعي للعمل الفلسطيني الوطني. هذا إن كان لدى عباس من إرادة كافية لمواجهة الضغوط الخارجية، الإرادة التي تحتاج بالتأكيد دعماً وغطاءاً عربياً، لاسيما من مصر والسعودية.

ما أصبح واضحاً في صيف 2008 أن الحوار الوطني الفلسطيني بات حاجة لجميع الأطراف: حاجة لإدارة حماس في غزة، التي يحيط بها وبالشعب حصار يشارك فيه العرب والعالم؛ وحاجة لإدارة رام الله، التي يخيب ظنها تدريجياً بوعود اتفاق السلام، والتي توشك مواجهة استحقاق انتخابي رئاسي يستحيل إنجازه بدون عودة الوحدة بين جناحي سلطة الحكم الذاتي؛ وحاجة عربية، لأن العرب، وعلى رأسهم مصر، كانوا يقفون موقفاً لا يحسدون عليه في منطقة فراغ قرار بين الشعب الفلسطيني، من ناحية، والدولة العبرية والحليف الأميركي، من ناحية أخرى؛ وحاجة فلسطينية وطنية جامعة بعد أن أصبح الانقسام عامل إضعاف للطرفين الفلسطينيين.

بيد أن الإشكاليات الأكثر تعقيداً هي تلك التي تتعلق بكيفية تعامل كل من فتح وحماس والجسم الفلسطيني السياسي عامة مع عملية التحول التي

تشهدها الحركة الوطنية منذ أكثر من عقد. بدون مراجعة شاملة من كافة الأطراف المعنية، فحتى إن استطاع الفلسطينيون تجاوز حالة الانقسام الحالية، فإن المستقبل سيظل محفوفاً بأخطار الأزمات الداخلية المتكررة والانقسامات.

إلى أين؟

تواجه حماس وفتح على صعيد إعادة بناء الجسم الوطني قائمتين من المهام، إحداهما آنية، والأخرى بعيدة المدى.

على المستوى الآني:

ينبغي على حماس:

1- العمل على إعادة الوحدة السياسية بين الضفة والقطاع في أقصر زمن ممكن، بدون التخلي عن مجمل المطالب المشروعة الأخرى، مثل إصلاح الأجهزة الأمنية في القطاع والضفة معاً؛ الاتفاق على برنامج عمل وطني يرتكز على الاتفاقات الوطنية السابقة، بما في ذلك الإصرار على إعادة بناء المنظمة. ولتحقيق هذا الهدف، لابد من العمل الحثيث من أجل حشد الرأيين العامين الفلسطيني والعربي، وإصلاح العلاقة بالتنظيمات الفلسطينية الأخرى، وبناء علاقات عمل (بل وتحالف) جادة ومخلصة مع قادة فتح المؤمنين بضرورة الوحدة الفلسطينية الداخلية.

2- بذل كافة الجهود الممكنة لإيقاف التوجهات المتفردة نحو التوصل إلى اتفاق سلام في ظل الظروف الحالية، لاسيما إن تضمن مثل هذا الاتفاق تخلياً عن حقوق فلسطينية أساسية.

3- ترميم صورة حماس ومصداقيتها الوطنية، سواء على المستوى الفلسطيني الشعبي أو على مستوى القوى السياسية.

4- إعادة بناء وتعزيز علاقات حماس بالقوى السياسية والتنظيمات العربية والشخصيات الفلسطينية والعربية التي أقلقتها تطورات الشأن الفلسطيني إثر سيطرة حماس على قطاع غزة.

وينبغي على فتح:

1- توفير مظلة كافية لانطلاق المصالحة الفلسطينية الداخلية، وذلك ببذل الضغوط على قيادة السلطة، و محاصرة الأصوات الفتحاوية وغير الفتحاوية الرافضة للمصالحة. إلا أن وظيفة فتح الرئيسة في هذا المجال تتعلق بمواجهة الضغوط الخارجية (وضغوط الرباعية على وجه الخصوص) التي تضع على السلطة الفلسطينية وعلى حماس شروطاً تعجيزية، لا يمكن الاستجابة لها وإنجاز المصالحة الوطنية في وقت واحد.

2- على قيادات فتح وكوادرها العمل سريعاً من أجل إعادة بناء جسم الحركة، وإجراء عملية إصلاح داخلي تعيد للحركة عافيتها. إن الأحزاب والتنظيمات السياسية تضعف أو يتراجع دورها، ولكنها لا تنتهي بالضرورة إلى وضع الانهيار المعنوي والتنظيمي الذي تعيشه فتح منذ سنوات. ولمواجهة هذا الوضع، ينبغي أن يكون لدى أبناء فتح من الشجاعة ما يكفي لتعهد مشروع إصلاحي صارم.

3- إجراء مراجعة سريعة وجذرية لأولويات العمل السياسي، فالقضية الوطنية، وليس صعود التيار الإسلامي ولا حتى سيطرة حماس على

قطاع غزة، لا تزال هي الاولوية الكبرى للحركة الوطنية الفلسطينية بكافة قواها السياسية.

على المستوى الأبعد:

يبدو واضحاً أن المشروع الوطني الفلسطيني يمر بمرحلة انتقالية، مرحلة افتقاد الساحة الفلسطينية قوة قائدة حاسمة، تمثل الجماعة الوطنية الفلسطينية وتقرر اتجاه الحركة الوطنية برضا عموم الفلسطينيين. في كل المراحل الانتقالية السابقة من التاريخ الفلسطيني الحديث، أصيبت الحركة الوطنية بالتعثر والارتباك، وعجزت عن إحراز تقدم ملموس، وأصبحت الساحة الفلسطينية عرضة لتدخلات وعبث القوى الدولية والإقليمية. فبروز مركز ثقل وطني وقوة قائدة ضرورة لإعادة الحيوية للمشروع الوطني الفلسطيني. وهو ضرورة لإيقاف الانحدار المتسارع في المواقف السياسية الفلسطينية الرسمية. في المدى المنظور، تبدو حماس القوة الوحيدة المرشحة لتعهد مثل هذا الدور؛ ولكن مهما كانت القوة المؤهلة لقيادة المشروع الوطني الفلسطيني، فثمة معطيات ومتطلبات لابد لحماس وفتح أن تأخذها في الاعتبار.

ينبغي على حماس ملاحظة ما يلي:

أولاً: تتحكم بالوضع والقضية الفلسطينيين ثوابت ومتغيرات. ترتبط الأخيرة بمتغيرات السياسات الإقليمية والدولية، وبالتحولات في الوضع الإسرائيلي السياسي، وبتطورات الأحداث؛ ولابد لأي قوة سياسية فلسطينية أن تتابع هذه المتغيرات وتأخذها في الحسبان، بهذا القدر أو ذاك. ومن الممكن في لحظات ومراحل معينة مواجهة أي من المتغيرات، والنضال لكسرها، عندما يتبين الضرر الذي يمكن أن تحدثه

بالمصالح الوطنية. ولكن تجاهل الثوابت، أي نوع من الثوابت، يوقع ضرراً كبيراً ومؤكداً بالقضية الوطنية ككل. الثوابت هي نتاج ثوابت الجغرافيا والتاريخ والثقافة والقيم الأساسية للشعب. لا تبقى الثوابت على ما هي عبر الزمان، ولكنها تتغير ببطء شديد، وبدون أن يلحظه كثيرون في الغالب. إن الثوابت التي كان على الحاج أمين الحسيني أخذها في الاعتبار هي في مجملها ذات الثوابت التي شكلت خيارات عرفات، وتحدد خيارات من بعده ومن ذلك :

- القضية الفلسطينية هي قضية عربية، حتى إن تراجع الدعم العربي لفلسطين في مرحلة ما. في فترات التراجع العربي، لابد من العمل لاستعادة الالتفاف العربي حول فلسطين؛ ولكن لا يمكن للفلسطينيين إدارة الظهر للعرب. كان عرفات حليف الثورة الإيرانية الأول، وقد شكل اشتعال الحرب العراقية – الإيرانية كارثة كبرى له ولمنظمة التحرير. ولكنه ما إن أدرك أن وساطته لإيقاف الحرب وصلت إلى طريق مسدود، حتى وجد نفسه مضطراً للوقوف في المعسكر العربي.
- مصر هي الطرف العربي المعني الأول بالشأن الفلسطيني، ليس فقط لحجمها ورؤيتها لنفسها، ولكن أيضاً للاعتبارات الجيو-سياسية المتعلقة بأمنها؛ وهو ما أدركه وتعايش معه الحاج أمين (ومصر الملكية)، والشقيري (ومصر الناصرية)، وعرفات (ومصر عبد الناصر، والسادات، ومبارك). يمكن المناورة مع الدور المصري، ولكن تجاهله كلية أو الصدام المباشر معه هو خيار باهظ التكاليف، لاسيما في حال ما لم تكن السياسة المصرية تتعارض ومصالح وطنية فلسطينية كبرى.

- كل الجماعات الوطنية (أي شعوب الدول الوطنية الحديثة) في العالمين العربي والإسلامي ولدت في نهايات القرن التاسع عشر ومطلع العشرين. وبفعل حركة التحديث والاستعمار والتجزئة، ولدت هذه الجماعات الوطنية وقد فقدت إجماعها التاريخي، أي وحدة المرجعية والأهداف والقيم التي تشكل رؤية أكثرية الشعب لنفسه وللعالم. ولكن انهيار المجتمع الفلسطيني بعد 1948، جعل التمزق الفلسطيني أكثر فداحة. ولا يمكن لقوة فلسطينية أن تقود الحركة الوطنية بدون أن تستطيع تمثيل الجماعة الوطنية، بمعنى أن تنظر أكثرية الفلسطينيين في الوطن والمهجر إليها باعتبارها معبِّراً عنهم، سواء لأن برنامجها السياسي هو برنامج الإجماع الوطني، أو لأن خطابها وسلوكها وأطرها التنظيمية المختلفة مفتوحة لأكبر قطاع ممكن من الفلسطينيين، أو لأنها قادرة على قيادة جبهة واسعة من القوى الوطنية. وهذه هي مسألة المسائل في الوضع الفلسطيني الراهن.

ثانياً: قياساً بالتاريخ الإسلامي الطويل، فإن القوى الإسلامية السياسية حديثة النشأة، وبالتالي ينبغي أن ينظر إليها، وأن تنظر لنفسها، باعتبارها قوى في طور التجربة والنمو. المرجعية الإسلامية هي الثابت الوحيد في الظاهرة الإسلامية السياسية، وكل سمة أخرى هي محل نظر، ويخضع استمرارها أو التخلي عنها للشروط الموضوعية المحيطة. إن كانت القوى الإسلامية تسعى بالفعل لتمثيل جماعاتها الوطنية، فلابد من مراجعة جوهرية لثقافتها، ولخطابها، ولسياساتها، ولعلاقتها بجماعات شعوبها، وبالقوى السياسية المختلفة. ولا يتعلق

الأمر هنا بفلسطين وحسب، بل بكل المجال العربي – الإسلامي. على الإسلاميين الفصل بين حقهم المشروع في ممارسة العمل السياسي على أساس من مرجعية إسلامية، الحق الذي يؤكده انتماء الأغلبية، وبين النطق باسم الإسلام وحراسة الدين. في الثقافة الإسلامية السنية، الأمة هي مستودع الدين وقيمه، وهي، بعلمائها وصلحائها، وبمتصوفيها وفقهائها، وبمؤسساتها واجتماعها، من يحرس الدين ويحفظ قيمه. ليس ثمة قداسة يضفيها الالتزام بمرجعية الإسلام على القوى الإسلامية السياسية؛ والعمل السياسي الإسلامي لا يعطي الإسلاميين أي امتياز عن بقية المسلمين؛ المقياس الرئيس لدور الإسلاميين وموقعهم هو خدمتهم لشعوبهم وجدوى، أو عدم جدوى، سياساتهم، وقدرتهم على إقناع الشعب بهذه السياسات.

وفي الدائرة الفلسطينية، على وجه الخصوص، ينبغي التفريق بين الخلافات الداخلية، بما في ذلك الخلافات الأيديولوجية، التي هي نتاج سياق تاريخي طويل، والصراع المستمر منذ قرن كامل على فلسطين. الخلافات الداخلية هي ثانوية، ولابد من العمل على استيعابها؛ أما الصراع على فلسطين فيرتبط بالمصير، مصير المسألة الوطنية والمنطقة ككل. وحتى غير المسلمين في المجتمع الفلسطيني، فإن التعامل معهم لا ينطلق من مفهوم التسامح؛ بل إن التسامح ليس مفهوماً إسلامياً. وجود ومشاركة وحياة غير المسلمين في المجتمع الإسلامي يستند إلى أساس شرعي، إلى حق مسبق. وتمثيل الجماعة الوطنية لا يعمل بحساب الأصوات وحسب، بل وبفهم طبيعة المجتمعات الحديثة، التي تعطي لفئات صغيرة العدد (قضاة، مثقفون، سياسيون،

فنانون، إعلاميون، مؤسسات أمنية وثقافية وفنية) دوراً هاماً في تشكيل رؤية الشعوب، إضافة إلى قادة الجماعات التقليدية من شيوخ عشائر ورؤساء عائلات وعلماء كبار. وبدون استيعاب هؤلاء يصبح من العبث محاولة قيادة الجماعة الوطنية.

ثالثاً: بالنظر إلى التقارب المتزايد بين الإسلاميين والقوميين العرب، والشكوك المتزايدة في التزام الطبقة الفلسطينية الحاكمة بالدائرة العربية القومية، فعلى الإسلاميين تبني المشروع القومي بأكمله. وليس في هذا من تجاوز على الميراث الإسلامي الحديث، الذي كان أغلب قادته، من رشيد رضا ومحب الدين الخطيب إلى البنا والسباعي، من العروبيين الكبار.

رابعاً: ثمة خصوصية فلسطينية لابد من أخذها في الاعتبار وهي خصوصية الوطن والشتات. وبعد أن عمل مسار أوسلو على أساس التخلي عن فلسطينيي الشتات، فقد آن الأوان لاستعادة وحدة الشعب ووحدة طاقاته.

خامساً: منظمة التحرير الفلسطينية هي مظلة المشروع الوطني، التي مثلت واجهة وعنوان القضية الفلسطينية طوال عقود، وهي المؤسسة الفلسطينية السياسية التي تتمتع باعتراف عربي رسمي، واعتراف عالمي واسع النطاق. ولا تزال شرعية المنظمة واحدة من أقوى الشرعيات في الساحة الفلسطينية، تستدعى من وقت إلى آخر لتسويغ قرارات وسياسات لا تعبر بالضرورة عن الإرادة الوطنية الجمعية. ولذا، ففي حين ينبغي الاعتراض على التكوين الراهن للمنظمة، فإنه

من الضروري استمرار العمل من أجل إعادة بناء المنظمة وإعادة الحيوية لأجهزتها المختلفة، مهما بدا الأمر الآن بعيد المنال، .

سادساً: بالرغم من دورات التسارع والانحسار للعملية السلمية، فلابد من رؤية القضية الفلسطينية من منظار تاريخي باعتبارها قضية بالغة التعقيد، تمس أغلب جوانب العلاقة الطويلة والشائكة بين المجال العربي – الإسلامي والكتلة الغربية. هذه القضية ليست مرشحة للوصول إلى محطة الحل التاريخي الشامل والنهائي في المدى المنظور. الذين فشلوا في رؤية هذه الحقيقة سارعوا الخطى نحو جني بعض المكاسب السريعة وتأمين المواقع والأدوار؛ وارتكبوا بالتالي سلسلة من الأخطاء الكبرى. المضي في النهج نفسه، سيؤدي إلى النتيجة نفسها؛ ففي اعتبارات التاريخ، ليس ثمة حصانة لأحد. بل ربما أن الوقت قد حان لإعادة النظر في كل الموضوعتين الكبريين لمستقبل المسألة الفلسطينية: الدولة المستقلة، والهدنة طويلة المدى، والنظر بجدية أكبر في تصور الدولة الواحدة.

أما فيما يتعلق بفتح، فمن الضروري ملاحظة التالي:

أولاً: إن قيادة فتح للمشروع الوطني الفلسطيني وصلت إلى نهاية الطريق. عربياً، خسرت فتح منذ زمن أغلب القوى القومية والوطنية العربية؛ وعلى المستوى العربي الرسمي، لم تعد تتمتع بقدر كبير من المصداقية. بل يمكن القول بإن تمسك النظام العربي بفتح هو انعكاس للخوف مما سيأتي بعدها، أكثر منه ثقة بقدرتها على قيادة الشأن الفلسطيني، داخلياً أو خارجياً.

فلسطينياً، لم تعد فتح القوة السياسية الرئيسية، ولا هي القوة الحاملة لبرنامج الإجماع الوطني. أما تنظيمياً، فقد فقدت فتح الكثير من تماسكها البنيوي، وتمزق كيانها التاريخي الكبير إلى جماعات صغيرة متصارعة حول الخط السياسي، وحول المواقع والامتيازات، وحول العلاقات مع دوائر القوة والنفوذ العربية والدولية والإسرائيلية. هذا لا يعني أن فتح انتهت؛ بل ومن غير المستبعد أن تنجح قيادة جديدة، معززة بميراث التجربة والحكمة الجمعية، في المستقبل القريب في إعادة بعض التماسك والفعالية إلى الحركة. ولكن عودة فتح كقوة قائدة هو أمر مستبعد. وعلى فتح بالتالي الاعتراف بمتغيرات الوضع الفلسطيني، التي تتسق هي أيضاً مع عموم الوضع العربي، والمتمثلة في الصعود الإسلامي السياسي، والتعايش بعقلانية ومسؤولية مع هذه المتغيرات.

ثانياً: على فتح أن تدرك الفرق بين أن تكون حزب السلطة في دولة مستقلة، ذات سيادة، وحزب السلطة في مرحلة تحرر وطني؛ وأن تعمل بالتالي على أساس من الحفاظ على مسافة كافية بين الحركة والسلطة، تسمح لها بالاستمرار في الدفاع عن الثوابت الوطنية ومعارضة السياسات التي تهدد هذه الثوابت. الوضع الفلسطيني الحالي هو بالتأكيد وضع غريب، وضع وجود ما يشبه مؤسسة الدولة والحكم في ظل احتلال استيطاني، بدون أن يكون هناك وطن واضح المعالم، ولا سيادة. مثل هذا الوضع الاستثنائي يتطلب تصوراً وسلوكاً سياسياً استثنائياً. وجود فتح، أو وجود قطاع واسع من المنتمين لها، في جسم سلطة الحكم الذاتي وأجهزتها لا يستدعي من فتح بالضرورة التماهي مع السلطة. فتح، مثلاً، ليست مجبرة على تحمل أعباء الفساد

في صفوف الطبقة الحاكمة وأجهزتها، ولا تتطلب علاقتها التأسيسية بسلطة الحكم الذاتي الدفاع عن ممارسات التعذيب والقمع الشائعة في أجهزة السلطة الأمنية، ولا أن تدافع عن مجمل سياسات السلطة فيما يتعلق بالقضية الوطنية. ويمكن لفتح، بدون أن تقطع كلية صلاتها بالسلطة، أن تحافظ على دورها كحركة تحرر وطني، وأن تعمل من أجل تحقيق الأهداف الوطنية للشعب الفلسطيني.

ثالثاً: لفترة قد تطول نسبياً، لن يكون ممكناً قيادة الشأن الفلسطيني بدون تحالف وطني واسع الدائرة. وعلى فتح أن تتبنى النهج التحالفي باعتباره مسؤولية وضرورة وخيار شراكة حقيقية، وليس صورة تجميلية (كما كان عليه الأمر من قبل) أو انتقاصاً. ولا ينطبق هذا النهج على حكومة سلطة الحكم الذاتي وحسب، ولكن أيضاً على منظمة التحرير الفلسطينية. لقد ارتكبت فتح خطأ جوهرياً عندما صمتت إزاء سياسة تهميش المنظمة وقطع الصلات بين فلسطينيي الداخل والمهجر؛ وسيكون من الخطأ الصمت إزاء استمرار وضع المنظمة على ما هي عليه. إعادة بناء المنظمة، توسيع دائرتها التمثيلية، وتنشيط عملها، ليس خياراً، بل مطلبا وطنيا ملحا.

رابعاً: إن خسارة فتح دورها القيادي الرئيس لا يعني أن ليس ثمة دور وطني قد تبقى لها سوى المحافظة على المواقع الوظيفية التي تتمتع بها في سلطة الحكم الذاتي ومؤسساتها الأمنية. ما هو واضح في هذه المرحلة أن القوى الإسلامية لم تستطع بعد التحدث باسم كافة الشرائح والفئات الفلسطينية، وأن فتح ماتزال تحتضن قطاعاً واسعاً

من هذه الشرائح والفئات. التعددية السياسية في الساحة الفلسطينية قد تكون في هذه المرحلة حاجة ضرورية، بدونها ستفتقد قطاعات فلسطينية واسعة الإطار والمنبر السياسيين الكفيلين بالتعبير عنها. من ناحية أخرى، فإن القوى الإسلامية السياسية هي قوى حديثة، وهي قوى تتغير وتتطور باستمرار؛ وليس من الممكن التنبؤ بما يمكن أن تكون عليه حركة حماس أو الجهاد بعد خمس أو عشر سنوات من الآن، سواء على مستوى البنية الفكرية أو البرنامج السياسي. وليس من المستبعد أن يصل الفلسطينيون مرحلة من تاريخهم السياسي تمثل فيها قوتهم القائدة مزيجاً من فتح والتيار الإسلامي، أو جبهة وطنية – إسلامية، وأن تصبح هذه القوة حاضنة الإجماع الوطني وحارسته.

بيد أن الساحة الفلسطينية السياسية لا تتشكل من فتح وحماس فقط. أهمية هذين الفصيلين الاستثنائية في هذه المرحلة لا تنبع من حجمهما وحسب، بل أيضاً لأن مشكلة الانقسام والسلطة تعلقت بهما على وجه الخصوص. ولكن نظر أي من الفريقين إلى أن الشأن الفلسطيني يتعلق بهما فقط سيكون له عواقب وخيمة، وسيؤثر سلباً على مجمل الوضع الفلسطيني. التعددية التنظيمية السياسية هي أمر واقع، وهي سمة ذات جذور، ولا يمكن تجاهلها، لا في جهود المصالحة، ولا في الجهود نحو التوصل إلى برنامج إجماع وطني، ولا في صناعة القرار.

الهوامش

[1] عبد الله أبو عزة، مع الحركة الإسلامية في الدول العربية (الكويت: دار القلم، 1986)، 59-60 و 75-88؛ زياد أبو عمرو، أصول الحركات السياسية في قطاع غزة: 1948 – 1967 (عكا: دار الأسوار، 1987)، 85-100؛ بشير نافع، "الإسلاميون الفلسطينيون والقضية الفلسطينية،" مراصد، 2، 1(1999): 58-9. تأسيس فتح من وجهة نظر خليل الوزير (أبو جهاد)، في

Yazid Sayigh, Armed Struggle and the Search for Satae: The Palestinian National Movement, 1949-1993 (Washington: Institute for Palestine Studies, 1997), 80-7.

[2] حول رؤية فتح الفكرية المبكرة، انظر فيصل حوراني، الفكر السياسي الفلسطيني: 1964 – 1974 (القدس: وكالة أبو عرفة للصحافة والنشر، 1980)، 101-23.

[3] أحمد الشقيري، من القمة إلى الهزيمة (بيروت: دار العودة، 1971)، 50.

[4] حول صعود فتح، انظر:

Helena Cobban, The Palestinian Liberation Organization: People, Power, and Politics (Cambridge: Cambridge University Press, 1984), 36-48; Barry Robin, Revolution Until Victory? The Politics and History of PLO (Cambridge, Mass: Harvard University Press, 1994), 1-23.

[5] مقررات المجلس الوطني الثاني عشر ونص البرنامج المرحلي في: دائرة الثقافة الفلسطينية، منظمة التحرير الفلسطينية، وثائق فلسطين، بيروت، 1987.

[6] حول صراع الإرادات بين الحكم الأردني وقيادة منظمة التحرير، انظر يزيد يوسف صايغ، الأردن والفلسطينيون (لندن: منشورات رياض الريس، 1987).

[7] النهار، 12 نوفمبر/ تشرين ثاني 1987.

[8] حول الظروف التي أحاطت بمؤتمر مدريد وشروط التمثيل الفلسطيني في عملية التفاوض التي أطلقها، انظر بشير نافع، "المشروع الوطني الفلسطيني نحو مرحلة جديدة،" قراءات سياسية، 1، 2 (1992): 25 – 76، خاصة 49-56. وأيضاً:

Naseer Aruri, "The Road to Madrid and Byond," Middle East International, 8 November 1991, 16-7.

[9] بشير موسى نافع، "الوضع الفسطيني الداخلي: التغيير والبحث عن الإجماع،" في محسن صالح وبشير نافع (محرران)، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني: 2005 (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات، 2006)، 27-8.

[10] حول ولادة حركتي الجهاد وحماس، انظر، زياد أبو عمرو، الحركة الإسلامية في الضفة الغربية وقطاع غزة (عكا: دار الأسوار، 1989)؛ إياد البرغوثي، الأسلمة والسياسة في الأراضي الفلسطينية المحتلة (القدس: مركز الزهراء للدراسات والأبحاث، 1990).
Azzam Tamimi, Hamas: Unwritten Chapters (London: Hurst, 2006).

[11] نافع، "الوضع الفلسطيني الداخلي،" 29.

[12] نافع، "الوضع الفلسطيني الداخلي،" 37. وانظر أيضاً، القدس العربي، 17 ديسمبر/ كانون أول 2005؛ مركز دراسات الشرق الأوسط، نتائج الانتخابات البلدية في المراحل الثلاثة الأولى، عمان، نوفمبر/ تشرين ثاني 2005.

[13] القدس العربي والحياة، 27-30 يناير/ كانون ثاني 2006.

[14] حول الأزمات المتلاحقة التي واجهتها حكومة هنية، انظر بشير موسى نافع، "الوضع الفلسطيني الداخلي: سنة التغيير والحصار،" في محسن صالح (محرر)، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني: 2006 (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والنشر، 2007)، 28-36.

[15] نص الوثيقة في السفير، 27 مايو/ آيار 2006.

[16] القدس العربي، 19 يونيو/ حزيران 2006.

[17] نافع، "الوضع الفلسطيني الداخلي،" 46-7.

[18] الحياة، 7 و8 يناير/ كانون ثاني 2007.

[19] الحياة، 29 يناير/ كانون ثاني 2007.

[20] الشرق الأوسط، 9 فبراير/ شباط 2007.

[21] الحياة، 3 مارس/ آذار 2007.

[22] هآرتس، 17 إبريل/ نيسان 2007.

[23] الشرق الأوسط، القدس العربي، الحياة، 12 يونيو/ حزيران 2007.

[24] Basheer M. Nafi, Arabism, Islamism and the Palestine Question: 1908-1941 (Reading: Ithaca Press, 1998), 261-4; Sayigh, Armed Struggle, 561-73.

[25] David Rose, "The Gaza Bombshell," Vanity Fair, April 2008.

[26] الحياة، 15 يونيو/ حزيران 2007.

[27] الحياة، القدس العربي، الشرق الأوسط، 23 يونيو/ حزيران 2007

[28] القدس العربي، 3 سبتمبر/ أيلول 2007.

تعريف الباحث

بشير موسى نافع

- باحث بمركز الجزيرة للدراسات
- أستاذ سابق للتاريخ والدراسات الإسلامية في كلية بيركبيك، جامعة لندن والكلية الإسلامية بلندن
- نشر العديد من الدراسات حول تاريخ الفكر السلفي، والحركة الإصلاحية، والقومية العربية
- ومن بين كتبه:
  - العروبة والإسلام والقضية الفلسطينية (بالإنجليزية، 1998)
  - صعود وهبوط الحركة الإصلاحية (بالإنجليزية، 2000)
  - العراق: سياقات الوحدة والانقسام (بالعربية، 2006)

الوضع الفلسطيني:

الأزمة والمصالحة ومستقبل الحركة الوطنية

أثار حسم الصراع في قطاع غزة لصالح حماس في صيف ٢٠٠٦ جدلاً في الساحتين الفلسطينية والعربية، حول الموقع الذي تحتله القضية الفلسطينية، وعملية التحول المرتبكة التي تشهدها المجتمعات العربية والإسلامية ودور ومستقبل القوى الإسلامية السياسية في هذه العملية. إن من الخطأ التعامل مع الأزمة باعتبارها مجرد حلقة جديدة في سلسلة التداعيات التي عاشتها الساحة الفلسطينية منذ انتصار حماس في الانتخابات التشريعية. هذه أزمة ذات جذور عميقة؛ ومن غير الممكن التوصل إلى قراءة صحيحة لدلالاتها، بدون قراءة السياق التاريخي لبروز حركة فتح والاتجاه الإسلامي الفلسطيني، وبدون استطلاع دقيق لشروط التحولات السياسية في السياق الفلسطيني. وبالنظر إلى أن صيف ٢٠٠٨ شهد بدايات حوار وطني لمعالجة الأزمة وعواقبها، فإن من الصعب تصور إعادة بناء اللحمة الوطنية الفلسطينية بدون إعادة نظر في النهج السياسي لقيادة سلطة الحكم الذاتي، لحركة فتح، ولحركة حماس.



مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTER FOR STUDIES

الدوحة - قطر
هواتف: ٤٩٣٠١٨١ - ٤٩٣٠١٨٣ - ٤٩٣٠٢١٨ (+٩٧٤)
فاكس: ٤٨٣١٣٤٦ (+٩٧٤)
E-mail: jcforstudies@aljazeera.net